

# حالة النسامح في مناطق السلطة الفلسطينية

التقرير نصف السنوي

التقرير الأول

2008/6/30 - 2008/1/1

## جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف: 02 2413001

فاكس: 02 2413002

بريد الكتروني: [rchr@rchr.org](mailto:rchr@rchr.org)

موقع الكتروني: [www.rchr.org](http://www.rchr.org)

---

# المحتويات

## الجزء الأول: الإطار النظري

٥	مقدمة
٧	في تعريف المفهوم
١٠	التسامح في التشريع المحلي
١١	التسامح والتعصب
١١	ثقافة اللاعنف
١٢	محددات التسامح
١٣	التسامح الديني
١٣	التسامح السياسي
١٥	التسامح الاجتماعي والاقتصادي
١٦	حرية الاعتقاد والحق في الاختلاف

## الجزء الثاني: واقع حالة التسامح في مناطق السلطة الوطنية

١٨	أولاً: التسامح الديني
١٨	في توظيف الدين
٢٤	في العلاقات بين الديانات
٢٨	ثانياً: التسامح السياسي
٣١	مظاهر اللاتسامح السياسي
٣١	خطاب التعصب
٣٤	محاولة نفي الآخر
٣٤	الصراع على السلطة القضائية
٣٧	الإقصاء الوظيفي
٤٠	قطع رواتب الموظفين

٤٢	ثالثاً: التسامح الاجتماعي
٤٢	عدم التسامح مع المرأة
٤٣	القتل على خلفية شجارات عائلية أو خلافات شخصية
٤٤	الاعتداء على ممتلكات خاصة
٤٦	رابعاً: حرية الاعتقاد والتعبير والحق في الاختلاف
٥١	الخاتمة والنتائج والتوصيات

---

---

## الجزء الأول

# الإطار النظري

### مقدمة

يبدو أن الحاجة لتعميم وتأصيل ثقافة وقيم التسامح داخل المجتمع الفلسطيني أصبحت ضرورية، ومهمة ملحة أكثر من أي وقت مضى. كما وأن تحويل هذه الثقافة والقيم إلى سلوك مجتمعي لا تقل أهمية عن تعميم هذه الثقافة وتأصيلها في المجتمع، إذ أن التعامل معها ككيان فكري مجرد، ومنفصل عن السلوك البشري الواقعي لن يكون ذا فائدة. لقد برهنت السلوكيات التي سبقت، وترافقت، وأعقبت مسلسل الصراع الدائر بين حركتي (فتح) و(حماس) في السنوات الأخيرة، على ضرورة الاستعجال في تعميم ثقافة التسامح وتأصيلها داخل المجتمع الفلسطيني. كما وساهم الصراع المشار إليه، بالإضافة إلى غياب الدور القضائي والأمني للسلطة الفلسطينية في أعقاب عملية السور الواقعي التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المكونات المادية للسلطة في تراجع حالة التسامح داخل المجتمع الفلسطيني. لا يعني ذلك أن المجتمع الفلسطيني كان مجتمعاً متسامحاً طوال الوقت، كما ولا يعني أنه لم يكن بحاجة لهذه الثقافة وتلك القيم، بل إن حدة الصراع، والمآسي التي ترافقت معه، تستدعي هذا الاستعجال.

تبرز ضرورات سلوكيات التسامح وتصبح أكثر حضوراً بعد الحوادث المفجعة التي تمر بها الأمم والشعوب، إذ أن غياب التسامح لا يضع ضوابط للمختلفين في اقتراح الأعمال غير الإنسانية، والتفول في معاقبة الخصم، وبدون ضوابط أخلاقية أو قانونية، وهذا ما حدث أثناء احتدام الصراع المسلح بين حركتي (فتح) و(حماس) في قطاع غزة، وحدوث ردود فعل انتقامية في الضفة الغربية في أعقاب حسم الصراع المسلح لصالح حركة (حماس). لقد جرت أعمال إعدام ميداني لمقاتلين وقعا في قبضة الخصم، أو جرى اختطافهم وأعدموا، وجرى إطلاق النار على خصوم سياسيين بهدف قتلهم، أو إحداث إعاقات لهم. إن تلك الأفعال ما كانت لتتم لو تحلى طرفا الصراع بقدر من التسامح.

إن غياب التسامح يعمق الفجوة والنفور بين الأطراف المتصارعة، حتى بعد انتهاء فعل الاشتباك، ويصعب مهمة جمع الأطراف المتصارعة للتصالح. وهذا ما يحدث في الساحة الفلسطينية اليوم. فعلى الرغم من مرور عام على الحسم العسكري من قبل حركة (حماس) في قطاع غزة، إلا أن طرية الصراع ما زال يرفض كل منهما الطرف الآخر.

يعود اهتمام مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بموضوع التسامح إلى عدة سنوات. ومن خلال عمله في هذا المضمار لاحظ أن العامين الأخيرين، بما حملاه من تطورات على الساحة الفلسطينية، عرضاً لمعايير حقوق الإنسان، والتسامح في مقدمتها، للخطر الشديد. لقد شهدت حالة التسامح في المجتمع الفلسطيني تراجعاً كبيراً، لذا كان لا بد من التفكير في تطوير عمل المركز في هذا المجال، وإضافة مهمة جديدة إلى مهامه الأخرى، ألا وهي الرقابة على حالة التسامح داخل المجتمع الفلسطيني، وفحصها بين مكوناته الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كشكل من أشكال تقدير هذه الحالة من جهة، وتقييمها مع الفترات السابقة، والتحذير من تراجعها لتصويب الأمور، وتقديم التوصيات التي تساعد على تحسين حالة التسامح.

من تلك المقدمات تولدت الفكرة لدى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، لإصدار تقرير نصف سنوي حول حالة التسامح في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية. إن إصدار تقرير كهذا لم يكن سهلاً لأسباب عديدة، وهي:

- إن تقريراً كهذا يعدّ جديداً بكل المقاييس، سواء في فلسطين، أو في دول الإقليم، وحتى في دول العالم، وعليه فإن الاجتهاد فيه سيحتل مساحات واسعة منه كونه خاضعاً للبحث عن الأشكال الممكنة لقياس حالة التسامح في المنطقة الجغرافية المعنية، والتأكيد على قابليته للتطوير والتغيير في المستقبل.
- رغم الأدبيات الكثيرة المنشورة حول التسامح، بما في ذلك أدبيات هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، كمنظمة اليونسكو، التي حددت مفهوم التسامح، ومتطلباته، وشروطه، والواجبات الملقاة على الأفراد وحكومات الدول، إلا أنه لم يتم الاتفاق على مؤشرات وأدوات محددة للقياس، فالتسامح لا يصف كميات دقيقة يمكن تدوينها وضبطها في صيغ رياضية، كونه يدخل في إطار العلوم الإنسانية الخاضعة للتقدير.
- رغم تحديد مفهوم التسامح دولياً، ورسم خطوطه ومحدداته العامة، إلا أنه، وهو جزء من مكونات حقوق الإنسان، يتقاطع مع تلك الحقوق، وبخاصة الحريات العامة، ومن هنا لا بد من تتبع هذا الخيط الرابط بين مكونات التسامح، ومكونات حقوق الإنسان، الذي يعتبر التسامح جزءاً منها.
- لعل الخبرة المهنية والتراكمية لدى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حول التسامح، والتي اكتسبها من خلال عمله في هذا المضمار، خلال هذا العقد من الزمن، شكل عامل تشجيع له على إصدار هذا التقرير الذي يحمل قدراً من التجريب حول المؤشرات والمحددات، وحتى الحالات التي سيستعرضها، عل ذلك يكون بداية لتشكيل مؤشرات قياس في المستقبل.

## في تعريف المفهوم

التسامح ظاهرة اجتماعية مرت بمراحل نمو وتطور، وتعرضت لانتكاسات وتراجعات نتيجة العديد من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية التي مرت بها الشعوب والأمم. لذا فإن مفهوم التسامح لا يزال محلاً للجدل والنقاش، وهو ما يجعل من عملية تعريفه ووضع حدود واضحة له تفصله عن غيره من المفاهيم مهمة صعبة. ويعزو عدد من الباحثين ذلك إلى تعدد وتوسع مجالات استعمال المفهوم في السياسة والدين والثقافة والفلسفة، أو أحياناً إلى الاختلاف الجذري بين المفهوم التاريخي للتسامح، والمفهوم الحقوق إنساني له.

يعتقد كثيرون أن المفهوم الأول للتسامح يقوم على علاقة راسية بين شخص متسامح وشخص متسامح معه، أي أن المتسامح يعتقد أنه يتساهل في حق يملكه لشخص آخر، ما يعني وجود فارق أخلاقي بين الطرفين، وبالتالي فإن دلالة هذا المفهوم هي دلالة سلبية مضمونها المنّة والكرم. إن خطورة هذا المفهوم تكمن في خضوعه للرغبة والمزاج، فمتى شاء الشخص يتسامح، والعكس صحيح. أما المفهوم الحقوق إنساني فيقوم على فكرة القبول بالآخر المختلف دينياً وسياسياً وعرقياً وجنسياً واحترام حقوقه وكرامته الإنسانية. وفي تبسيط المعنى فإن التسامح يعني "قبول اختلاف الآخرين، سواء في الدين، أو السياسة، أو العرق، أو الجنس؛ أو عدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين، أو إكراههم على التخلي عن آخريتهم، وأن لا يميز ضدهم كونهم آخرين"؛ وبالتالي فإن هذه العلاقة علاقة أفقية تفاعلية تضبطها القوانين، وليس الأخلاق فقط.

إن مفهوم التسامح الذي سنعتمده في هذا التقرير هو ذلك المفهوم الوارد في (إعلان مبادئ بشأن التسامح) الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين (باريس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) وذلك لسببين، وهما:

- إن تعريف مفهوم التسامح في (إعلان مبادئ بشأن التسامح) جاء خلاصة لمجمل التعريفات التي جاءت في ثقافات مختلف الأمم والشعوب التي صاغ ممثلوها في منظمة اليونسكو التعريف المذكور.
- لقد حوّل الإعلان مفهوم التسامح من مفهوم تاريخي إلى مفهوم حقوق إنساني، وجعله أحد المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

بالعودة إلى ديباجة (إعلان مبادئ بشأن التسامح) نجد أن منظمة اليونسكو حددت

المرتكزات القانونية التي استندت إليها في صياغة الإعلان، وهي: ميثاق الأمم المتحدة؛ الميثاق التأسيسي لليونسكو لعام ١٩٤٥؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والوثائق التقنية الإقليمية المتعلقة بها؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد؛ الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية أو الإثنية والدينية واللغوية؛ إعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛ إعلان كوبنهاغن الذي اعتمدهت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، إعلان اليونسكو بشأن العنصر والتحيز العنصري؛ اتفاقية اليونسكو الخاصة بمناهضة التمييز في مجال التربية.

إن تلك المرجعيات التشريعية الدولية في ديباجة (إعلان مبادئ بشأن التسامح) خلقت ربطاً واضحاً بين شرط التسامح وبين شرط حقوق الإنسان، ونقلت مفهوم التسامح من المفهوم الأخلاقي إلى المفهوم الحقوقي إنساني، مع التأكيد على الأبعاد الأخلاقية في منظومة التشريعات الدولية. إن تلك التشريعات التي وضعها المجتمع الدولي، وإن كانت أهدافها السامية أخلاقية، إلا أنها سعت إلى تقنين شروط ومتطلبات تحقيق تلك الأهداف. إن الإتيان على ذكر تلك المرجعيات لا يندرج في إطار الإغراق في التفاصيل بقدر ما يقربنا من استنباط محددات للتسامح للقياس عليها في هذا التقرير.

يتضح مما سبق أن المفهوم المعاصر للتسامح يقوم على مبادئ حقوق الإنسان، بل إنه جزء أصيل من تلك الحقوق. لقد ربط (إعلان مبادئ بشأن التسامح) بين التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلم والعدل الاجتماعي، وبين العلاقة القائمة بينهما، لذا فإنه ربط بين مبادئ التسامح وبين مجموعة المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن بحقوق الإنسان، وبالتالي ارتقت بمفهوم التسامح من المفهوم الأخلاقي إلى القيمة القانونية التي تتطلب الحماية من قبل المجتمع الدولي.

في تعريفها معنى التسامح، ضمنت المادة الأولى من (إعلان مبادئ بشأن التسامح) مفهوم التسامح العناصر التالية:

- إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وإنه الوثام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً. والتسامح هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.
- إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول.
- إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي على نبد الدوغماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- لا تعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

مما تقدم، نجد إن مفهوم التسامح يتضمن العناصر التالية:

- قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع.
- التسامح موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني، والحريات الأساسية للآخر.
- التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية.
- إن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، كما يعني بأن لا أحد يفرض آراءه على الآخرين.
- رفض الظلم الاجتماعي.

وفي إطار سعي المجتمع الدولي للتأكيد على الأبعاد الحقوقية للتسامح، فقد خصص (إعلان مبادئ بشأن التسامح) الواجبات الملقاة على عاتق الدولة في تطبيق شروط التسامح. وحدد الإعلان تلك الواجبات في المادة الثانية منه على النحو التالي:

- إن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية. وهو يقتضي أيضا إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب.
- وبغية إشاعة المزيد من التسامح في المجتمع، ينبغي للدول أن تصادق على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وأن تصوغ عند الضرورة تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده.
- ومن الجوهرى لتحقيق الوثام على المستوى الدولي أن يلقي التعدد الثقالي الذي يميز الأسرة البشرية قبولا واحتراما من جانب الأفراد والجماعات والأمم. فبدون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام، وبدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو ديمقراطية.
- وقد يتجسد عدم التسامح في تهميش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها.

### التسامح في التشريع المحلي

لم ترد كلمة التسامح في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (القانون المؤقت) أو أي من التشريعات الفلسطينية الأخرى. إلا أن القانون الأساسي نص صراحة على حماية الحقوق الأساسية للإنسان في العديد من مواده. لقد نص القانون الأساسي على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية (المادة الخامسة). والفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. (المادة التاسعة). وحقوق الإنسان وحياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان. (المادة العاشرة).

إن تلك النصوص، فضلاً عن إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات، قبل عودته من تونس إلى البلاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بالمعاهدات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، كفيلا بأن تلزم السلطة الفلسطينية باحترام كافة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومما تقدم فإن الالتزام بتلك القواعد وحمايتها وتطبيقها، يعني السير باتجاه إرساء قيم التسامح في المجتمع، وبين المجتمع والدولة.

إن التذرع بعدم توفر شرط انضمام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تلك المعاهدات والمواثيق لا يعفيها من التزامها بتلك القواعد. كما ولا يعفي المجتمع الدولي المجموعات المسلحة

(الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية) من مسؤولية التقيد بتلك المعاهدات والمواثيق في سلوكها تجاه عناصرها، وتجاه القوى الأخرى في المجتمع، وفي علاقتها مع الدولة.

## التسامح والتعصب

تتطوي مخاطر تراجع هوامش التسامح في المجتمع في جنوح المجتمع إلى التعصب، بما يحمله ذلك التعصب من إثراء لثقافة الكراهية والحقد والبغضاء ونكران الآخر ووجوده وحقوقه، وتحويل هذه الثقافة إلى سلوك. إن البديل الطبيعي لغياب التسامح، أو انكفاء ثقافته، وانحسار مساحته وهوامشه، هو التعصب. لذا فإن الإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ربطت بين التسامح والتعصب ربطاً جدلياً، فكلما كان المجتمع متسامحاً تراجع التعصب والعنف، وكلما لجأ المجتمع إلى العنف تراجعت مساحات التسامح.

بالعودة إلى (إعلان مبادئ بشأن التسامح) أشارت منظمة اليونسكو في ديباجة الإعلان إلى تزايد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف، والإرهاب، وكراهية الأجانب، والنزاعات القومية العدوانية، والعنصرية، ومعاداة السامية، والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات الوطنية والاثنية والدينية واللغوية واللجأئين والعمال المهاجرين والمهاجرين والفئات الضعيفة في المجتمعات، وتزايد أعمال العنف والترهيب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، وهي أعمال تهدد كلها عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية. وشددت المنظمة على مسؤوليات الدول الأعضاء في تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية بين الناس كافة، بدون أي تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الدين أو أي تمييز بسبب عجز أو عوق، وفي مكافحة اللاتسامح.

لقد حددت ديباجة الإعلان مظاهر عدم التسامح بأشكال التعصب وأعمال العنف والإرهاب والكراهية والعدوانية والعنصرية والاستبعاد والتهميش والتمييز والترهيب، وربطتها بتهديد عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وبتشكيلها عقبات في طريق التنمية.

## ثقافة اللاعنف

لم تعد ثقافة اللاعنف ترفاً فكرياً اليوم، بل أصبحت ضرورة ملحة لإنهاء دورات العنف على مستوى الأفراد والمجتمع والدولة، وعلى مستوى المجتمع الدولي بأسره. يعني العنف في أبسط

صوره استخدام القوة المعتدية لتحقيق أهداف قد تكون مشروعة أو غير مشروعة. وهنا لا بدّ من التمييز بين العنف المستخدم للتعدي على حقوق الآخرين، أو ذلك المستخدم للحصول على مكاسب في صراعات داخلية أو حسم صراع داخلي، وبين العنف الاضطراري الذي تلجأ الدول أو الشعوب لاستخدامه من أجل صد عنف عدواني خارجي. إن لجوء الدول للعنف من أجل صد العنف ذاته، كصد عدوان خارجي عليها، أو لجوء الشعوب لاستخدام العنف من أجل تحرير أوطانها يدخل في إطار العنف المشروع.

تلعب ثقافة العنف الناتجة من التربية عليها، أو المكتسبة من داخل الأسرة، القبيلة، العشيرة، الحزب السياسي أو النظرية الأيديولوجية، أو من داخل المذهب الديني، أو غيرها، دوراً أساسياً في تحويل التناقضات الاجتماعية السليمة إلى تناقضات عنيفة. ولعل ذلك التحويل أخطر ما يواجه قضايا السلم المجتمعي، حيث أن اللجوء إلى العنف، فضلاً عن كونه سلوكاً غير إنساني، فإنه يعمل على تدمير النسيج الاجتماعي، ويدمر طاقات المجتمع، ويعرض منجزاته للمخاطر، ويضعاف من مساحات الشقاق بين الأفراد المتصارعين، أو بين المجموعات على حد سواء. لذا فإن البديل عن ثقافة العنف هو ثقافة اللاعنف، ثقافة التسامح التي تفتح الباب أمام بناء مجتمع قائم على احترام الحق في الحياة، ونبذ العنف، وتحقيق المساواة دون تمييز، واحترام حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي والتضامن، وبالتالي تقبل الآخرين، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معهم.

لعل أبرز فضائل التسامح المعانة التي يتحملها التسامح في قبول المختلفين عنه، فالتسامح يحمل قدراً كبيراً من المعانة. إن التسامح يعني قبول المختلفين كما هم، وليس كما نريد نحن لهم أن يكونوا. إن المختلفين عنا قد تكون لهم لغتهم وعاداتهم وسلوكهم وطقوسهم وطرائق عيشهم المختلفة عن لغتنا وعاداتنا وسلوكنا وطقوسنا وطرائق عيشنا، وفي حال تسامحنا معهم علينا أن نقر لهم بحقهم في هذا الاختلاف حتى لو كان ذلك يسبب معاناة لنا في قبولهم.

## محددات التسامح

إن وضع مؤشرات لقياس حالة التسامح في مجتمع ما يبدو مهمة صعبة، ليس بسبب اندراج هذا العنوان في إطار العلوم الإنسانية وحسب، وإنما بسبب حداثة في الثقافة العربية. ومن خلال أدبيات المجتمع الدولي، وبالاستناد إلى وثيقة إعلان مبادئ بشأن التسامح، سنحاول استنباط بعض محددات التسامح، وهي محددات غير قطعية، وقابلة للتعديل والتطوير، علّ تلك المحددات تساعد في رسم هيكلية تساعدنا في إعداد تقرير حالة التسامح في المجتمع الفلسطيني. إن تلك

المحددات ستكون عناوين لتقرير حالة التسامح في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. والمحددات المستتبطة هي كالآتي:

## التسامح الديني

لا يقتصر مفهوم التسامح الديني على التعايش بين الأديان المختلفة، بمعنى حرية كل ديانة بممارسة الشعائر الدينية الخاصة بها والتخلي عن التعصب ضد الديانة الأخرى، وإنما يتعدى ذلك إلى تقبل المغايرة والاختلاف في الاجتهاد في فهم الديانة الواحدة أيضاً. وعلى الرغم من تأكيد موالى الأديان على أنها جميعاً تأمر بالخير والحق والصلاح، وتدعو للتأخي والبر والرحمة والإحسان، وتوصي بالأمن والسلم والسلام والتعايش والحوار، إلا أننا نجد أوصواتاً داخل تلك الأديان تحرض ضد الديانة الأخرى، أو ضد المذهب المغاير داخل الديانة الواحدة، أو الذهاب بعيداً في تكفير المختلف. إن التعصب الديني، وما يستتبعه من التعصب المذهبي والطائفي هي أسوأ صور اللاتسامح، ومنابع التطرف والتعصب. إن خطورة هذا الشكل من أشكال اللاتسامح تتبع من تغليفها بغلاف المقدس، وتوظيف النص الديني في التحريض ضد الآخر المختلف، واستغلال المؤمنين به من الناس البسطاء في التوظيف، حيث يقع هؤلاء تحت سطوة قداسة النص، وعدم امتلاك القدرة على تفسيره من قبلهم.

إن الخطاب الديني في المجتمع الفلسطيني، وارتكازه في كثير من الأحيان إلى قراءات أحادية ومجتزئة، أضحت غالباً إلى إعلان مواقف تغذي الكراهية والحقد، وتقدم تصورات غير واقعية وظالمة ولا إنسانية في قراءتها لبعض الوقائع. فهذا الخطاب غالباً ما نظر إلى المجتمع نظرة سلبية تتراوح بين الانحراف والجاهلية مروراً بالفسق والضلال والعصيان والفساد والانحطاط. وهذه النظرة السلبية كانت وما تزال المسوغ لعمل هذه الحركات داخل المجتمع، فهي ترى المجتمع ضالاً يجب هدايته، وعاصياً يجب معاقبته وفساداً ينبغي إصلاحه، ومنحطاً خلقياً يجب إنقاذه.

## التسامح السياسي

يعتبر غياب التسامح السياسي أخطر ما تعاني منه الشعوب والأمم، وذلك بسبب تطلع السياسي لامتلاك السلطة والنفوذ، ونزعة الاستئثار بهما، وما يترتب على تلك النزعة اللإنسانية من صراعات تصل أحياناً إلى اقرار جرائم فظيعة بحق الإنسانية. لقد جلب غياب التسامح السياسي في العالم الويلات على الشعوب والأمم، ودفعت الشعوب العربية ثمناً باهظاً بسبب هذا الغياب. إن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية، وتأصيل ثقافة سياسية قائمة

على قبول الاختلاف في الرأي، وجعله حقاً طبيعياً لكل المواطنين، والإيمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، من شأن ذلك كله المساعدة في تخفيف نزعات العنف والتعصب.

يقود الإقرار بحرية التنظيم السياسي والحزبي، وحرية الاعتقاد والحق في الاختلاف إلى الإقرار بالحق في التعددية، سواء أكانت تلك التعددية دينية، أو سياسية، أو ثقافية، كون التسامح يعني ضرورة التسليم باختلاف رؤى الناس ومذاهبهم في الفكر والعمل. أكدت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من إعلان بشأن التسامح على أن التسامح "مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي على نبذ الدوغماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان". ومن هنا لا يخرج التسامح في الحقل الثقافي عن التسامح في الحقل الأخرى إلا بخصوصية مجاله ونطاقه فهو يشير إلى احترام الآخر المختلف ثقافياً والاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي. ومن ثم فإن الاختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع والاقتتال.

يعني التسامح في السياسة الاعتراف بالآخر، سواء أكان أقلية أو أكثرية، وبحقه في العمل والتنظيم والترويج لأفكاره السياسية بعيداً عن أي قمع أو ضغط يمارس ضده. ويعد نمط الثقافة السياسية السائد محمداً للتسامح، فحينما تسود الثقافة المدافعة للمجازاة تزداد احتمالات التعصب السياسي والعكس صحيح، فكلما زاد إحساس الفرد بأنه أكثر فاعلية سياسية، وبالتالي أقل اغتراباً كلما كانت اتجاهاته أميل للتسامح السياسي، نظراً لأن الفاعلية السياسية تؤدي لمزيد من المشاركة السياسية، والتي تسهم بدورها في تعزيز التسامح السياسي. وربط بعض الباحثين بين متغير احتدام الصراعات الأيديولوجية في المجتمع، وبالتالي إدراك أن هناك مزيداً من التهديد السياسي من ناحية والميل نحو التعصب السياسي من ناحية أخرى، ففي أوقات التوتر السياسي الحاد والصراعات الأيديولوجية المستمرة يزداد إدراك الأفراد والجماعات للتهديد السياسي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعصب السياسي لديهم.

وبناء على هذه المحددات يمكن طرح بعض عناصر مفهوم التعصب السياسي:

- حكم يفتقد للموضوعية ويتسم بالتعميم أو التبسيط المخل.
- يقوم على أساس مجموعة من القوالب النمطية والتصنيفات الجاهزة والأحكام الحدية والاستقطابية.

- ينشأ في ظل سياق ثقافي واجتماعي دافع للمجاراة بدرجة أو بأخرى.
- يوجه نحو جماعة معينة أو أشخاص معينين بحكم عضويتهم في الجماعة.

## التسامح الاجتماعي والاقتصادي

من أبرز المحددات الاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين (التعليم والعمر والتدين والمكانة الاجتماعية والسكنى في الحضر) وكل هذه العوامل ذات علاقة إيجابية بالتسامح ما عدا معدد التدين. فقد ربط بعض الباحثين إلى إقامة علاقة إيجابية بين التدين والانتظام في التردد على أماكن العبادة وبين التعصب، وذلك بغض النظر عن نوع الطوائف والفرق الدينية؛ فالاختلاف فقط في درجة هذه العلاقة.

ينصرف التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية واثنية ولغوية ودينية مختلفة، دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد، والدولة الواحدة. إن السعي لإقرار هذا المبدأ في بعض البلدان يعاني من بعض الصعوبات، إلا أنه في المجتمع الفلسطيني قد يبدو أقل حدة. فعلى صعيد التعصب القبلي، من الواضح أن المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الفلسطيني، تعاني من أمراض التعصب القبلي، وهذا أمر واقعي ويشكل خطورة عندما تتقدم المنظومة القيمية التي تحكم هذه القبائل وتتحكم بسلوكية أعضائها على المنظومة القيمية المدنية. فالمنظومة الأولى لها آثار خطيرة ومدمرة على مفهوم التسامح، فهي تضع ولاء الفرد بين خيارين إما معي أو وضدي، وفي لحظات الصراع يصبح الحديث عن الولاء الوطني، ومن بعده التسامح الاجتماعي، ضرباً من الخيال.

كما أن نظرة المجتمع للمرأة بشكل أحد أهم عناصر عدم التسامح معها، فهي لا تزال " ذات مكانة وضيعة لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الرجل بأي حال من الأحوال" !! فهي (أقل عقلاً ودينياً)!! وبالتالي فإن قدرتها الإبداعية ضئيلة في شتى ميادين الحياة، وهي كائن ضعيف لا يمكن أن تتجح في ميادين العمل الشاقة، أو في المراكز القيادية الأولى. إن النتيجة التي تترتب على ذلك كله هو احتقار المرأة وعدم التسامح معها، وبالتالي رفض عملها. كما وأن القوانين في العديد من دول الإقليم، تميز ضد المرأة، وبخاصة ما يتعلق بموضوع الإرث، والعقوبات التي تقع على خلفية ما يسمى بتضاييا الشرف.

ربطت الإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بين تحقيق العدل الاجتماعي والسلام من جهة وبين انعدام العدل الاجتماعي والعنف من جهة أخرى. لقد ربط الفقرة

الأولى من المادة الأولى من (إعلان مبادئ بشأن التسامح) بين ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، وبين الإحباط والعدوانية والتعصب. وأكدت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة على عدم تعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو النهاون بشأنها.

أكد تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثامنة والثلاثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (نيويورك، ٨-١٨ شباط/فبراير ١٤-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠) على أن التكامل الاجتماعي متطلب أساسي لإيجاد مجتمعات يسودها الوئام والسلام وشاملة للجميع. ويعتبر تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بثقافة السلام والتسامح واللاعنف واحترام التنوع الثقافي والديني والقضاء على جميع أشكال التمييز، وتحقيق تكافؤ فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والحكم التشاركي، عناصر هامة للتكامل الاجتماعي. إن الافتقار إلى الحصول على التعليم، واستمرار الفقر والبطالة وعدم الإنصاف في الحصول على الفرص والموارد قد تسببت في الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين.

هناك مستويان للتسامح الاجتماعي، المستوى الأول على صعيد الدولة، فالدولة المتسامحة مع مواطنيها لا تميز بين مواطنيها على أي أساس، والمستوى الثاني على صعيد الأفراد والجماعات، فالأفراد المتسامحون والجماعات يقرون باختلاف الآخرين، وقبولهم، ويستخدمون الوسائل السلمية لحل خلافاتهم معهم.

## حرية الاعتقاد والحق في الاختلاف

تعتبر حرية الاعتقاد والحق في الاختلاف الحجر الأساس في مبادئ وقيم التسامح، إذ يترتب على توفر هذا الشرط توفر شروط التسامح الأخرى. أكدت الفقرة الأولى من المادة الأولى من (إعلان مبادئ بشأن التسامح) على إن "التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد". وأكدت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن المرء حر في التمسك بمعتقداته، وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبيعتهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير. كما وأكدت المعاهدات والمواثيق الدولية

---

لحقوق الإنسان هذا الحق. نصت المادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين". ونصت المادة التاسعة عشرة من الإعلان المذكور على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية في اعتناق الآراء دون مضايقة".

لقد قاد الاختلاف في العقيدة، والاختلاف في الرأي، إلى صراعات مدمرة عبر التاريخ، وفي البحث في جذور بروز وتكوّن وتطور مفهوم التسامح، نكتشف أن هذا المفهوم بدأ بالتكوّن في أعقاب الحروب الدامية بين أنصار المذهب الكاثوليكي وأنصار المذهب البروتستنتي في أوروبا. ويؤكد ذلك على أهمية دور العقيدة في تحديد توجهات المجتمعات نحو التسامح أو نحو التعصب والعنف.

## الجزء الثاني

# واقع حالة التسامح في مناطق السلطة الوطنية

## أولاً: التسامح الديني

- الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، ولسائر الديانات السماوية احترامها وقديستها. (الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية).
- حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة. (المادة الثامنة عشرة من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية).

## في توظيف الدين

يلعب الدين في المجتمع الفلسطيني دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمع. وبعد تقدم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الصفوف الأولى بين حركات المقاومة والعمل السياسي في الأراضي الفلسطينية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ومنافستها لمنظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ازداد توظيف الدين في الخطاب السياسي الفلسطيني كشكل من أشكال التنافس بين مكونات النظام السياسي في الأراضي الفلسطينية، وكعامل استقطاب وتجييش. وذهبت قوى منظمة التحرير الفلسطينية إلى التماثل في خطابها مع خطاب حركة (حماس) في بعض الأحيان، ومجاراته في أحيان أخرى. وفي السنوات اللاحقة جرى تثبيت الصفة الدينية (الإسلامية والمسيحية) رسمياً في أطر التنسيق السياسي والعمل الوطني من خلال إصاق هذه الصفة في أسماء تلك الأطر، وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها. إن بعض تلك الأطر تحمل مسمى لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، أو القوى الوطنية والإسلامية، وبعضها يحمل اسم الجبهة الإسلامية المسيحية.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد في توظيف الدين في العمل السياسي، بل تعداه في مراحل التجاذب السياسي والاستقطاب إلى لجوء معظم مكونات النظام السياسي الفلسطيني لتوظيف الدين، وإن كان بنسب متفاوتة، في خطابه السياسي. ولم تقلت المكونات العلمانية في هذا النظام من اللجوء إلى توظيف الدين في خطابها، من خلال (بسملة) هنا، أو آية قرآنية

هناك، أو حديث نبوي في مكان آخر، أو صلاة في مسجد، أو صلاة جنازة على شهيد. كما أن تلك المكونات السياسية العلمانية، أو الكتاب والمثقفين المحسوبين على التيار العلماني، لم يتورعوا في مواجهة الخطاب الديني بخطاب مماثل. إن ملاحظتنا على تلك الممارسات تتبع من ثَمَّتْ هَوْلَاءَ لدور الدين والانتكاء عليه ومجاراة المزاج الجماهيري أو مزاحمة تيارات الإسلام السياسي واللعب في ملعبها، بعيداً عن كونه جزءاً من عقيدتها الإيمانية، أو أيديولوجيتها السياسية كما الأمر عند حركات الإسلام السياسي.

وفي هذا السياق، فني أعقاب الحسم العسكري في قطاع غزة لصالح حركة (حماس) في الرابع عشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، خطت حركة (فتح) وأخواتها في منظمة التحرير الفلسطينية خطوة جديدة في توظيف الدين في الصراع، هدفت منها إلى إحراج حركة (حماس). لقد أخرجت حركة (فتح) صلاة الجمعة من المسجد إلى الساحات العامة في قطاع غزة كشكل من أشكال صراعها مع حركة (حماس) التي استخدمت القوة المفرطة في تفريق المظاهرات التي كانت تعقب كل صلاة، ثم منعت الحكومة المقالة إقامة صلاة الجمعة خارج المساجد التي خُصِّصَتْ لهذا الغرض.

ففي تاريخ ٤/٩/٢٠٠٧، قررت الحكومة المقالة التي يرأسها إسماعيل هنية، منع أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة في قطاع غزة، كتلك التي دعت إليها حركة فتح وفضائل منظمة التحرير الفلسطينية يوم الجمعة الموافق ٢١/٨/٢٠٠٧، وأعقبتها مسيرات احتجاج واعتقالات. وقال الناطق باسم الحكومة المقالة طاهر النونو في بيان له، إن الحكومة "قررت منع أي تجمعات تحت ادعاء أداء صلاة الجمعة لأنها تجاوزت هدف الصلاة، واستغلالها من أجل الفوضى والفتنة وأعمال الشغب وممارسة الإرهاب".

المشهد كان مختلفاً في مدينة رام الله بالضفة الغربية حيث صلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض في الساحة الرئيسية لمقر المقاطعة، وأم محمود الهباش وزير الشؤون الاجتماعية صلاة الجمعة، وخصص الهباش خطبته عن الأوضاع في قطاع غزة عن "الانقلابيين والانفصاليين الذين سيهزمون بوعد الله". ودعا الهباش في أثناء خطبته التي بثها تلفزيون فلسطين على الانقلابيين قائلاً: "سحقاً لكم"، متهماً حماس بـ "تخريب بيوت الله ونشر الأفكار المسوخة وتقويض السلطة والانقلاب واستباحة القبور"، وجميع أنواع الاتهامات المشينة. ووصف مراقبون تلك الصلاة بأنها الأولى من نوعها في الأراضي الفلسطينية التي يتضرع بها المصلون إلى الله تعالى بالدعاء على أشقائهم الفلسطينيين من أبناء حركة حماس.

وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير استمر التوظيف السياسي للدين. وفي بعض الأحيان جاء هذا التوظيف بشكل (كاريكاتوري). فعلى سبيل المثال، أصدر الناطق الإعلامي لحركة فتح في الضفة الغربية، جمال نزال، لائحة بأسماء قرابة ستين شخصاً يحملون اسم الرسول محمد ممن قال "أن حماس قتلتهم في غزة منذ استلامها الحكم عن طريق الانتخابات في كانون الأول/يناير ٢٠٠٦ حتى انفرادها به بالقوة يوم ١٣/٦/٢٠٠٧". وقال: "إن الأرقام التي تحملها أسماء الضحايا المغدورين هي جزء من لائحة قتلى غدرتهم ميليشيات حماس في الفترة المذكورة وعددهم ٤٠٤ أشخاص ينتمون لحركة فتح، أو أجهزة الأمن الفلسطينية".

إن هذا التوظيف للدين، وبهذا الشكل، يُقصدُ منه تأليب الرأي العام المتدين على حركة (حماس) ويحمل تحريضاً عليها، والتحريض نقض التسامح تماماً. إن دلالة الحديث المقصود تكمن في قول أن (حماس) التي (تدعي) أن مرجعيتها وأيديولوجيتها إسلامية تقتل الأشخاص الذين يحملون اسم رسولها ونبئها. ولا نعلم إن كان مسلحو (حماس) في خضم الصراع المسلح المستمر كانوا سيمتنعون عن إطلاق النار تجاه أي شخص يحمل اسم (محمد)؛ أو أن مسلحي (فتح) لم يقتلوا عناصر من حركة (حماس) يحملون نفس الاسم، أو إنهم كانوا سيمتنعون عن إطلاق النار تجاهه في حال عرفوا اسمه وكان يطلق النار تجاههم. إن اسم (محمد) من أكثر الأسماء شيوعاً بين المسلمين من الفلسطينيين كونه اسم رسولهم ونبئهم، لذا فإن توظيف الدين بتلك الطريقة الكاريكاتورية جاء في إطار التحريض على (حماس) وإظهار زيف مقولاتها الإسلامية!!

وفي شكل آخر من أشكال توظيف الدين لتحقيق أغراض سياسية، نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) خبراً بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٨، جاء فيه أن حركة فتح، إقليم شمال غزة، كرمت الطفل محمد عمران أبو وردة، ٩ سنوات، بعد أن أتم حفظ القرآن الكريم. وجاء في الخبر: "توجه وفد من قيادة إقليم شمال غزة ومنطقة الشهيد جمال أبو وردة إلى منزل الطفل في بلدة جباليا شمال قطاع غزة، وقدم له هدية رمزية تكريماً له ولوالديه وتشجيعاً على هذه الفضيلة". وقال جمال عبيد أمين سر إقليم شمال غزة: "إن حركة فتح كانت ولا تزال تعمل بقدر المستطاع على تشجيع أبنائها على حفظ القرآن الكريم والعمل به". وأشار إلى "أن الحركة تسعى إلى ترسيخ الفضيلة الحقيقية في المجتمع الفلسطيني وليس رفع شعارات دينية وممارسة أفعال شيطانية باسم الدين، والدين منها براء". وأضاف أن الحركة ستظم مسابقات في حفظ القرآن الكريم والترتيل والتجويد والتفسير البعيد عن الهمز واللمز الحزبي".

في تحليل الخطاب المذكور نرى أنه يحمل رسالة سياسية، وإن لم يُشر الخبر صراحة إلى

(حماس) إلا أن هناك دلائل تقود إلى ذلك، منها: " حفظ القرآن والعمل به "؛ ترسيخ الفضيلة الحقيقية وليس رفع شعارات دينية وممارسة أفعال شيطانية باسم الدين؛ حفظ القرآن الكريم والترتيل والتجويد والتفسير البعيد عن الهمز واللمز الحزبي .

وفي سياق متصل، بثت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بتاريخ ١٧/٥/٢٠٠٨ خبراً ذكرت فيه أن أكثر من عشرين مصلياً، بينهم الإمام، أصيبوا بجراح " عندما هاجمت ميليشيا حماس الخارجة عن القانون " مسجد الشيخ الألباني الذي ينشط فيه جماعة الكتاب والسنة في مخيم جباليا، شمال قطاع غزة. ونقلت عن شهود عيان قولهم إن " عناصر ميليشيا حماس هاجموا المصلين في صلاة العصر واعتدوا عليهم بالضرب بالهراوات وأعقاب البنادق وشجوا رؤوس عدد منهم، وبصقوا على لحاهم وطردوهم من المسجد بالقوة " . وأضافت أن إمام المسجد، عبد الحليم عوض " الحافظ لكتاب الله " قد نقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ولا يختلف هذا التوظيف عن توظيف الطرف الآخر للدين، وفي نفس الإطار. فقد أعلنت إدارة سجن غزة المركزي (السرايا) الخاضع لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة بأنها ستسقط سنة من محكومية أي سجين يقوم بحفظ خمسة أجزاء من القرآن الكريم. وقال موقع دنيا الوطن الفلسطيني أن موقع القوة التنفيذية قال أن مدير السجن أكد أن هذه الخطوة تأتي في إطار تشجيع السجناء علي حفظ كتاب الله. وأشار حميد إلى أن إدارة السجن قامت بتكليف لجنة الوعظ والإرشاد بمتابعة تحفيظ القرآن للسجناء.

وفي تاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٨، نفى حماد الرقب، الناطق باسم حركة (حماس) في مدينة خان يونس، ما أورده بيان للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول اقتحام مسلحين ملثمين، يضعون عصابات على رؤوسهم مكتوب عليها كتائب الشهيد عز الدين القسام، نادي شباب خان يونس، والسيطرة عليه. وفي نفيه، قال الرقب إن أعضاء النادي طالبوا الإدارة مراراً بإجراء انتخابات لكنها رفضت، وواصلت "تنفيذ أجندة حزبية داخل النادي، ومن أوجهها منع المصلين من صلاة العيد في النادي " .

لم يتوقف توظيف الدين في خدمة أغراض سياسية على حركتي (فتح) و(حماس)؛ بل إن هذا التوظيف تعداهما ليصل إلى حزب التحرير. ففي شهر أبريل (نيسان) ٢٠٠٨ طالب حزب التحرير بإغلاق "جمعية نساء من أجل الحياة" في بلدة بديا. ووصف الحزب الجمعية النسائية بأنها " ذات أجندة أجنبية تعمل على إفساد الأخلاق، فنبهوا الناس إلى ذلك من خلال دروس المساجد، ثم ذهبوا على رأس وفد من أهل بلدتهم إلى البلدية وقدموا كتاباً باسم وجهاء مدينة بديا، يطالبون فيه بإغلاق هذه الجمعية " . على إثر ذلك جرى توقيف أربعة من

شباب حزب التحرير من بلدة بديا، وبتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٨ رد قاضي الصلح الدعوى التي رُفعت ضدهم، وأمر بإطلاق سراحهم على أساس أن قضيتهم هي قضية سياسية وليست جنائية، حيث "كانوا قد نظموا بعض أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطريقة سلمية وحضارية، إلا أن محافظ سلفيت استمر باحتجازهم. - كما جاء في بيان لحزب التحرير.

وفي أعقاب استمرار احتجازهم، أصدر حزب التحرير البيان المذكور أعلاه، وأضاف الحزب فيه أن "شباب حزب التحرير تعرف القارات الخمس مواقفهم الصلبة في الدفاع عن الإسلام وأحكامه والعمل لإقامة دولته - دولة الخلافة -. وتعرف قيامهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو أدى ذلك إلى الاستشهاد. أما السلطة التي ينتمي إليها المحافظ فيعرف القاضي والداني مواقفها المشهودة في الذل والاستخذاء أمام يهود والكفار جميعاً، وفي التجسس على أبناء فلسطين واعتقال المجاهدين، وتسليمهم لليهود، وفي بيع البلاد والعباد من أجل عرض من الدنيا قليل، وأخيراً وليس آخراً حمايتها ورعايتها للانحلال الخلقي ولكل الموبقات. إن هذا الكلام من محافظ سلفيت (الرئيس الفخري للجمعية النسائية) يعكس مقياس الخير والشر الذي تسيير السلطة بحسبه وتتنظر إلى الأشياء من خلاله، وهذا المقياس يفسر أن أبرز إنجازات السلطة ومن أيامها الأولى كان صرح "الخير" التاريخي كازينو أريحا المشهور".

وفي تاريخ ٧/٥/٢٠٠٨، وعلى خلفية القضية ذاتها، أصدر حزب التحرير بياناً آخر بعنوان: (إن لم تستح فاصنع ما شئت): السلطة الفلسطينية توبش أوباشها وسلاحهم تحت سمع وبصر يهود، ذكرت فيه إن "شباب حزب التحرير المفرج عنهم في قضية بديا أعلنوا عن استقبال المهنتين في ساحة المسجد الكبير في بلدتهم في يوم الاثنين ٥/٥/٢٠٠٨، فتقاطرت عليهم الوفود من شتى مدن وقرى الشمال. لم يرق هذا للسلطة الفلسطينية فأرسلت أوباشها (لباس مدني) للتشويش على حفل الاستقبال هذا. حاول الأوباش مقاطعة أحد المتحدثين المهنتين فباعت محاولتهم بالفشل، ثم بادروا إلى إطلاق النار في الهواء لإرباك الحفل والتشويش عليه ثم أحدثوا جلبة وفوضى وصدرت عنهم أفعال وأقوال لا تصدر إلا عن الحثالات، ولا غرابة أن يصدر عنهم ذلك فأهل بديا يعرفونهم ويعرفون تاريخهم ولهم في ذلك ألقاب". وأضاف البيان يقول: لقد أفلست السلطة فكراً فلم تستطع أن تواجه دعوة الحزب وشبابه فكراً، وأفلست قانونياً حين تبين أن احتجازها للشباب رهائن لا يستند إلى أي أساس قانوني (حتى بحسب القوانين الوضعية). ولما كانت السلطة مفلسة خلقياً أيضاً، وكانت ذراعاً للكافر، تعادي الإسلام والمسلمين بلا ضابط ولا قيد، فإنها لم تجد غضاضة في اللجوء إلى أساليب المافيات وعصابات الشوارع للتشويش على حفل الاستقبال الذي أقامه شباب الحزب الرهائن المفرج عنهم".

يعكس خطاب حزب التحرير صورة واضحة من صور عدم التسامح، سواء في القضية الأم هنا، أي "جمعية نساء من أجل الحياة"؛ أو في رده على مواقف السلطة الفلسطينية. يبرز الخطاب صورة غير متسامحة مع المرأة، من خلال وصف نشاطات الجمعية المذكورة بالقيام بأعمال تقسد الأخلاق، واعتبارها تنفذ "أجندة أجنبية تعمل على إفساد الأخلاق". كما ويبرز صورة غير متسامحة في خطابها الموجه للسلطة "التي ينتمي إليها المحافظ، فيعرف القاصي والداني مواقفها المشهودة في الذل والاستخذاء أمام يهود والكفار جميعاً، وفي التجسس على أبناء فلسطين واعتقال المجاهدين، وتسليمهم لليهود، وفي بيع البلاد والعباد.. وحمايتها ورعايتها للانحلال الخلقي ولكل الموبقات".

وإن كان هُماً في هذا التقرير إبراز انعكاسات توظيف الدين في العمل السياسي على حالة التسامح، إلا أنه لوحظ خلال العامين الأخيرين، وبعد وصول حركة (حماس) للسلطة، ودخولها في أزمنة عديدة، ومحاولة حزب التحرير تقديم نفسه كبديل عن الإسلام السياسي الذي تمثله حركة (حماس). إن حزب التحرير الذي يعود تأسيسه في هذه البلاد إلى عام ألف وتسعمئة وثلاثة وخمسين، أخذ يَنشَط بين الجماهير الفلسطينية بشكل كبير لم نشهد له مثيلاً منذ فترة طويلة، وذلك من خلال تنظيمه مهرجانات جماهيرية حاشدة في المدن الكبرى، في الضفة الغربية (رام الله والخليل) وفي قطاع غزة (رفح) وندوات نقاش عامة، والقيام بنشاطات تدرج في إطار "أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

إن "أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي تقوم بها جماعات إسلامية لا تتوقف أحياناً عند حدود الدعوة (وجادلهم بالتي هي أحسن) وإنما تتعداها لحدود الاتهام، وعدم التسامح مع الجهات المقصودة. وبالعودة إلى بيان حزب التحرير نفسه، وحصر الحديث عن جمعية بديا النسائية، فقد وصفها البيان بأنها "ذات أجندة أجنبية تعمل على إفساد الأخلاق". ووصف الحزب العمل الذي قام به شبابه بأنه من "أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وبهذا المعنى فإن ما كانت تقوم به الجمعية المذكورة يندرج في باب المنكر، لذا لا بد من محاربه، من وجهة نظر الحزب المذكور.

إن هذا الخطاب الأصولي يفتقر إلى أي شكل من أشكال التسامح، ولا يمكن له أن يُقرَن بالتسامح، لا بالقول أو بالفعل. إنه خطاب رفضوي بالكامل للمختلف، وفيه إدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة من خلال إصداره حكمه على الجمعية المشار إليها. تكمن خطورة هذا الخطاب ليس في الخلط بين الدين وبين تفسير الدين وفهمه وحسب، وإنما في استغلال حالة التدين الشعبي لدى عامة الناس، وإثارة حماسهم (لدرءِ المفسد) التي تصيب المجتمع، وتأييل المجتمع على المختلفين معهم. كما أن حزباً محسوباً على الإسلامي السياسي يقدم

نفسه بهذه الطريقة للتعامل مع المختلف، لا شك أنه يضع علامات استفهام كبيرة حول إمكانية قبوله للمختلف مستقبلاً، وحول إمكانية التعايش معه.

في الإطار النظري لهذا التقرير ورد أنه وعلى الرغم من تأكيد موالى الأديان السماوية على مصدرها التكويني الواحد، وقولهم أنها تأمر بالخير والحق والصلاح.. إلخ؛ إلا أن كثيرين من موالئها يحرص كل منهم ضد الديانة الأخرى، أو ضد المذهب المفاير داخل الديانة الواحدة، أو الذهاب بعيداً في تكفير المختلف. كما ذكرنا سابقاً.. وعلى الرغم من الإقرار بأن فضاء التسامح الديني في الأراضي الفلسطينية أرحب بدرجات عديدة من فضاء التسامح السياسي، إلا أن العديد من خطباء المساجد لا تفوتهم خطبة جمعة دون المساس بأصحاب الديانات الأخرى، أو بالمختلفين داخل الديانة الإسلامية نفسها. إن توظيف المسجد لنشر ثقافة الكراهية للمختلف تزيد المتعصب تعصباً، بل وتزيد عدد المتعصبين أيضاً، وهذا يتناقض تماماً مع قيم التسامح. إن الإشارة إلى توظيف المسجد جاءت في زاوية أن المسلمين يشكلون الغالبية العظمى من الفلسطينيين، وأن نفس الدعاء عادة ما يكرر في معظم الخطب، وعلى معظم المنابر. فضلاً عن أنه، وإن كان التسامح مطلوباً من كافة الأطراف، إلا أن العبء الأكبر يقع على الأقوى، والمسؤولية الأكثر تقع على الغالبية.

إن استخدام الدين في السياسة، وتوظيفه في الصراعات لتحقيق مصالح سياسية واجتماعية ساهم في إذكاء نار الفتنة الداخلية وتأجيجها. كما وساهم سلباً على حالة التسامح في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة بين الفرقاء. إن مستخدمي الدين، ومن جميع الأطراف، لم يوظفوه لتحقيق أهدافه السامية في التآخي والتراحم والتسامح والعدل والرحمة وصون قدسية حياة الإنسان، وإنما استخدموه لتحقيق مقاصد سياسية. إن هذا الاستخدام والتوظيف لتلك الأغراض يتطلب منا البحث عن السبل القابلة لمنع هذا الاستخدام، وذلك التوظيف، والنأي بالدين عن الصراعات الحزبية.

### في العلاقات بين الديانات

في أعقاب الحسم العسكري في قطاع غزة، لم يُحَفّ المسيحيون الفلسطينيون في القطاع تخوفهم من تعرضهم للمضايقة على أيدي جماعات أصولية إسلامية. وتعززت هذه المخاوف في أعقاب تعرض مدرسة راهبات الوردية وكنيسة دير اللاتين في مدينة غزة للنهب والحرق بعد الحسم مباشرة. وزادت هذه المخاوف في أعقاب مقتل المواطن رامي عياد، ٢١ عاماً بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٧. ورغم محاولة جهات غير فلسطينية استغلال هاتين الجريمتين وإظهار أن حرباً إسلامية تُخاض ضد المسيحيين الفلسطينيين، إلا أن ممثلي الكنائس (الأرثوذكسية؛

الكاثوليكية؛ الإنجيلية؛ اللوثرية؛ والانجليكانية) أصدروا بياناً مشتركاً لهم في مدينة القدس الشرقية بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٩، واستنكروا فيه عملية القتل المتعمد التي راح ضحيتها المواطن عياد، وقدروا للسلطات الدينية الإسلامية والسياسية والوطنية الوقوف إلى جانبهم في الاستنكار والتنديد. ودعوا الجميع إلى التنبه الجدي من تصاعد التيارات المغالية التي تهدد المجتمع الفلسطيني كله مسلمين ومسيحيين. ودعوا أيضاً "الجميع إلى البقاء صفاً واحداً لمقاومة كل مغالاة، وإلى مزيد من الوعي، ليتعلم كل مؤمن، المسيحي والمسلم على السواء، احترام أخيه المسلم والمسيحي".

ورغم التعامل مع تلك الجرائم على أنها حالات فردية، ولا تشكل ظاهرة من العداء للمسيحيين الفلسطينيين، إلا أن التخوفات من تزايد الأعمال العدائية ضدهم، وضد ممتلكاتهم العامة والخاصة كانت مشروعة، وبخاصة أنه جرى الاعتداء على العديد من مقاهي الإنترنت وصالونات الحلالة وغيرها من المحال التي يعتقد منفذوها أنها تعارض مع تعاليم الدين.

لقد استنكرت حركة (حماس) والحكومة المقالة كافة الاعتداءات التي استهدفت المواطنين الفلسطينيين من المسيحيين وممتلكاتهم. ولم يُوجَّه أي اتهام للحركة، واقتصرت الاتهامات الموجهة للحكومة المقالة في إطار عدم القيام بواجبها كسلطة أمر واقع في منع تلك الاعتداءات، أو ملاحقة الفاعلين وتقديهم للمحاكمة. وخلال الفترة السابقة لم تتولد أي تخوفات من قيام عناصر حركة (حماس) باقتراح اعتداءات ضد المواطنين المسيحيين، وإنما كان التخوف من بروز جماعات أصولية متطرفة تسعى لتنفيذ تصوراتها وفرض أجندتها على المجتمع الفلسطيني ككل، وفي هذه الحال سيكون المسيحيون الفلسطينيون أحد أهدافهم.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تم رصد العديد من الاعتداءات على مؤسسات مسيحية، إلا أن التعامل مع تلك الاعتداءات اكتسب ثوباً من التسامح، وبخاصة من قبل الطرف المتعدى عليه. ففي تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٥، جرى اعتداء على مقر جمعية الشبان المسيحية. ففي التاريخ المذكور اقتحم مسلحون مجهولون، يقدر عددهم بأكثر من عشرة أشخاص، كان بعضهم مقنعين، مقر الجمعية في شارع الجلاء وسط مدينة غزة. احتجز المسلحون حارسي الجمعية، وقاموا بتقييد أيديهما تحت تهديد السلاح، وأخذوا منهما مفاتيح مباني الجمعية وهاتفيهما النقائين، ثم اقتحموا مبنى الإدارة ومبنى المكتبة وعبثوا بمحتوياتها. وفي أعقاب ذلك سمع دوي انفجار هز وسط مدينة غزة، اتضح أنه في مقر الجمعية وقد استهدف مبنى المكتبة، مما أدى إلى تدميرها بالكامل. وتحتوي المكتبة على أكثر من ٨٠٠٠ كتاب، وكانت تشكل معلماً ثقافياً هاماً تم بناؤه وتكريسه منذ عشرات السنين ويتردد عليه مئات المستفيدين من فئات عمرية مختلفة.

وفي تعليقه على هذه الاعتداء ندد المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، بالاعتداء الذي تعرضت له جمعية الشبان المسيحية في غزة. وقال في تصريحات صحفية: "إن جهات مشبوهة تقف وراء هذا الاعتداء، وتهدف إلى إثارة الفتنة الطائفية وضرب الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد". وأضاف إننا ننظر بخطورة بالغة إلى محاولات هذه الجهات للمساس بالمؤسسات المسيحية في غزة، مؤكدا أهمية رفض هذه الأعمال الخبيثة والتصدي بمسؤولية وحكمة لمن يقفون وراءها وهم أناس لا يفكرون بمصلحة الوطن وسمعته ووحدة الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه. وأكد أن العلاقات الإسلامية والمسيحية كانت وما زالت مصدر فخر واعتزاز لنا، وأضاف بأن مواجهة أفعال من هذا النوع يجب أن تتم بمزيد من التوعية والحرص على تقوية وترسيخ العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين. ودعا رجال الدين والعلماء كافة أن يسخروا منابر الكنائس والمساجد لبت روح الأخوة والمحبة والوحدة بين أبناء الشعب الواحد، مؤكدا بأن العلاقات الإسلامية المسيحية ستبقى راسخة وقوية رغم أنف هذه الحفنة من المشبوهين الذين يخدمون أجندات غريبة عن ثقافتنا وعادتنا ولا تنصب في مصلحة شعبنا. (وكالة الأنباء الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٦)

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١، اقتحم مسلحون مجهولون مدرسة المنارة، التابعة لجمعية الكتاب المقدس (الكنيسة المعمدانية)، الواقعة في حي الزيتون شرق مدينة غزة، وأقدموا على احتجاز حارسي المدرسة في أحد الفصول الدراسية والاعتداء على أحدهما بالضرب وتهديدهما بالقتل إذا استمرا بالعمل كحراس فيها.

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٥/١٦، قام مسلحون مجهولون بتجوير باب مدرسة الراهبات الوردية في منطقة تل الهوا، وسط مدينة غزة، بعد أن وضعوا عبوة ناسفة أمام بوابة المدرسة، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المكان. استكرت وزارة الداخلية المقالة بشدة الاعتداء الذي تعرضت له المدرسة، واعتبرت أن هذا الاعتداء يستهدف المساس بالعلاقات الأخوية بين أبناء الشعب الفلسطيني. ورأت الوزارة "بأن من يقف وراء هذا الاعتداء هي جهات مشبوهة لا ضمير لها، وتهدف إلى إثارة الفتنة وضرب الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، وهم أناس لا يفكرون بمصلحة الوطن وسمعته ووحدة الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه، وتهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار".

ومن جهتها، عبرت اللجنة الرئاسية للشؤون المسيحية عن إدانتها واستنكارها وشجبها الشديد للعملية التجريبية. وذكرت، إن "الاستهداف المتكرر للمؤسسات الوطنية الفلسطينية وخاصة المسيحية منها في قطاع غزة منذ الانقلاب الإجرامي على الشرعية الفلسطينية، بات مصدر قلق كبير لدى الرئاسة وأبناء الشعب الفلسطيني كافة، مشيرة إلى أن هذا الاستهداف يمس بصورة

التعددية وروح التسامح والتعايش الأخوي بين أبناء المجتمع الفلسطيني منذ عهد الرسالات السماوية، وان هذا العمل الإجرامي المشين بكل أبعاده إشارة سلبية، ويعبر عن ذهنية فاعليه، وهو لا يعبر بأي حال من الأحوال عن قيم مجتمعتنا الفلسطيني وتراثه وروح المحبة والوثام الراسخة والسائدة في فلسطين عبر التاريخ .

وفي تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٨، اقتحم مسلحون مجهولون مدرسة المنارة، التابعة لجمعية الكتاب المقدس (الكنيسة المعمدانية)، الواقعة في حي الزيتون شرق مدينة غزة، واحتجزوا حارسي المدرسة واعتدوا عليها بالضرب. وقد استولى المسلحون على باص من نوع (فولكس فاجن) أبيض اللون، مملوك لجمعية الكتاب المقدس، ولاذوا بالفرار. يشار إلى أن مدرسة المنارة كانت قد تعرضت بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٨، إلى اعتداء مماثل على أيدي مسلحين مجهولين.

في تعليقها على هذا الاعتداء الذي نشرت خبراً حوله بعنوان (مسلحون ملثمون يعتدون على مدرسة مسيحية في غزة) استذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن: "مسلحين مجهولين قتلوا قبل أقل من عام أحد العاملين في جمعية الكتاب المقدس المسيحية رامي عياد". وأضافت الوكالة: "وبرزت ظاهرة الاعتداء على المؤسسات الوطنية والثقافية المسيحية خلال العام الأخير، خصوصاً في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة في ١٤ حزيران (يونيو) الماضي. وأعلنت حماس أنها اعتقلت في مرات سابقة عدداً من المعتدين على مؤسسات مسيحية، لكنها لم تقدم حتى الآن أيأ من المتهمين إلى المحاكمة. وأثارت الاعتداءات المتكررة على المؤسسات المسيحية والأقلية المسيحية في القطاع استنكاراً شعبياً واسع النطاق، وتدبيراً من مؤسسات المجتمع المدني والفصائل والقوى الرئيسية في القطاع. وطالب الجميع حماس بالعمل على كشف المتورطين في هذه الاعتداءات، فيما بدا أنها عاجزة عن وضع حد لهذه الظاهرة التي باتت تؤرق المجتمع الفلسطيني، وتثير الخوف في صفوف المسيحيين في القطاع البالغ عددهم نحو ثلاثة آلاف مواطن". (وكالة الأنباء الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣).

إن توظيف الخبر حول هذا الاعتداء، وبالصورة التي نشرتها وكالة (وفا) إنما يحمل تحريضاً سياسياً مبطناً ضد حركة (حماس) في قضية تم تصويرها بأنها ذات بعد ديني؛ علماً بأن الخلفية قد تكون جنائية، هدفها - على سبيل المثال - السرقة، وهذا أمر لا يحسمه إلى تحقيق محايد. لقد نسبت الوكالة الخبر إلى (مصادر حقوقية)، وأضافت فيه: إن أحد المسلحين أجرى اتصالاً من جهاز خليوي تابع لأحد الحراس مع مدير جمعية الكتاب المقدس حنا ميخائيل وحذره وهدده قائلاً له: "دير بالك!!". وذكرت الوكالة أن المسلحين أبلغوا الحارسين بأنهما ليسا هدفاً مقصوداً، بل "إحنا جاين لحنا ميخائيل، وجون كارلاك!! المدير الأميركي

السابق لمدرسة المنارة الذي غادر القطاع قبل نحو عامين ولم يعد حتى الآن.

وفي مراجعة البيانات الحقوقية التي صدرت حول هذا الاعتداء لم يُعثر إلا على بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ولم يُشر المركز في بيانه إلى الاتصال الذي أجري مع حنا ميخائيل المذكور، وقد تكون الوكالة اتصلت به، وهذا من واجبها، إلا أنه من واجبها أيضاً الإشارة إلى ذلك، وليس تحميله لآخرين لم تفصح عنهم. وفي تحليل الخبر نرى التوظيف الخطر في قضية تعتبر من القضايا الحساسة داخل المجتمع الفلسطيني، وقد تلتقطها جهات خارجية، وتوظفها هي الأخرى توظيفاً سياسياً في إطار الحملات التي تدعي أن المسيحيين الفلسطينيين يتعرضون للاضطهاد على أيدي المسلمين في الأراضي المقدسة، والتوظيف خطير في الحالتين.

## ثانياً: التسامح السياسي

للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.
- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
- تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.
- عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

### (المادة السادسة والعشرون من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية)

أشرنا في الإطار النظري لهذا التقرير أن التسامح في السياسة يعني الاعتراف بالآخر، سواء أكان أقلية أو أكثرية، وكذلك الاعتراف بحقه في العمل والتنظيم والترويج لأفكاره السياسية بعيداً عن أي قمع أو ضغط يُمارَس ضده. كما وحاولنا تحديد بعض عناصر مفهوم التعصب السياسي، وهي: حكم يفتقد للموضوعية ويتسم بالتعميم أو التبسيط المخل؛ يقوم على أساس مجموعة من القوالب النمطية والتصنيفات الجاهزة والأحكام الحدية والاستقطابية؛ ينشأ

في ظل سياق ثقافي واجتماعي دافع للمجازاة بدرجة أو بأخرى؛ ويوجه نحو جماعة معينة أو أشخاص معينين بحكم عضويتهم في الجماعة.

في الحديث عن التسامح السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية يبدو أن تلك العناصر ستكون حاضرة في تحليل الخطاب السياسي الفلسطيني الذي ساد في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وكذلك في تحليل الممارسة العملية للعلاقة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني. لقد أحدث اللجوء إلى الحسم العسكري في قطاع غزة شخراً في العلاقة بين الحزبين الكبيرين في البلاد، وأصبح كل واحد منهما يفرض سيطرته على بقعة جغرافية منفصلة عن الأخرى، فحركة (حماس) أصبحت تسيطر بالكامل على قطاع غزة، وحركة (فتح) وأجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية المكونة من عناصر تلك الحركة بشكل أساسي والموالية لها، أصبحت تحكم الضفة الغربية تحت مسمى أجهزة السلطة الفلسطينية. لقد شكل الواقع الجديد حالة من رفض كل طرف للطرف الآخر، ومحاولته إقصاءه، وهذا حدث في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على حد سواء. كما أن الصراع بين الطرفين لم يقتصر عليهما، بل امتد ليشمل كامل مكونات النظام السياسي، الذي أصابه الأذى بهذا القدر أو ذلك، ومن هذا الطرف أو ذلك.

أشار بحث نشرته فصلية (تسامح) في عددها الحادي والعشرين، والتي تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، حول دور الإعلام (الحزبي) في تأجيج الصراع الداخلي، إلى أن وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)؛ وهي الوكالة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية، عادة ما كانت تقدم الخبر بتحيز تام، وتضمنه أوصافاً تحمل موقفاً مسبقاً من حركة (حماس)، بل وتبث فيه الكراهية ضدها. إن صفات مثل: مليشيات حماس الانقلابية؛ عصابات حماس الخارجة على القانون؛ سلطة الانقلاب في قطاع غزة؛ الانقلابيين؛ الانقلاب الدموي الأسود على الشرعية الوطنية، والانقلاب الدموي، الانقلاب الحمساوي؛ العمل غير الأخلاقي؛ القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس الانقلابية؛ وغيرها من الأوصاف كانت تصدر تلك الأخبار التي تبثها الوكالة عن أفعال الحكومة المقالة في قطاع غزة، أو عن حركة (حماس) وكتائب الشيخ عز الدين القسام التابعة لها، أو عن القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة. وبالاستناد إلى البحث نفسه لم يتورع المركز الفلسطيني للإعلام؛ الذي عرّف نفسه بأنه حيادي، في تبني وجهة نظر حركة (حماس) في حربها الإعلامية ضد حركة فتح، والحكومة الفلسطينية في رام الله، ومؤسسة الرئاسة، وعادة ما كان المركز يقدم تقاريره وتحليلاته بتحيز تام، ويضمنه أوصافاً تحمل موقفاً مسبقاً من تلك الأطراف، بل وعمل على بث الكراهية ضدها أيضاً. إن صفات مثل: فريق رام الله؛ سلطة المقاطعة القابضة في رام

اللّه؛ زعيم التيار الخياني في حركة "فتح"؛ أجهزة أمن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ رئيس سلطة "فتح" في المقاطعة برام اللّه؛ وغيرها من الأوصاف كانت تصدر تلك التقارير والأخبار التي يبثها المركز المذكور.

في قراءة للخطاب الإعلامي لطرفي الصراع، وهذا أمرٌ ضروري للكشف عن ملامح وتوجهات الخطاب السياسي، لاحظ البحث المشار إليه أن الخطاب الإعلامي حمل قدراً كبيراً من التعصب ورفض الآخر وعدم التسامح معه. وفي أكثر من موقع، وردت دعوات للقتل، ولم يخجل الخطابان من لغة التخوين، ومن دون أدنى شك أن من شأن هذا الخطاب تعميق ثقافة العنف والحقد والكرهية لدى طرفي الصراع، وبالتالي تضييق مساحات التسامح السياسي.

تعود بدايات ظاهرة اللاتسامح السياسي الراهنة إلى اللحظات التي أعقبت فوز حركة (حماس) في الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦، وسبقها فوزها المُلغى للنظر في العديد من المجالس المحلية، وبخاصة في مدن كبرى مثل نابلس والبيرة، وفي جنين وقلقيلية ورفح، وغيرها. بعد ذلك الفوز، وما نتج عنه من شعور لدى حركة (فتح) بأنها بدأت تتقد دورها القيادي الذي اعتادت عليه على مرّ أربعة عقود من الزمن، وبالتالي تعرض مصالحها للخطر، بدأت تنشط بالعمل لعرقلة عمل الحكومة الأولى التي شكلتها حركة (حماس) منفردة. وقد فشلت حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في أعقاب اتفاق مكة على رأب الصدع بين الحركتين، ولم تفلح هذه الحكومة في إحداث أي تغيير على حالة التسامح بين الطرفين، ما أدى إلى حدوث المواجهة العسكرية بينهما في النصف الأول من شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ في قطاع غزة، وسيطرة حركة حماس على القطاع بشكل كامل. في أعقاب الحسم العسكري استمرت حركة (حماس) في ملاحقة قادة وكوادر ومؤيدي حركة (فتح) في قطاع غزة والمؤسسات التابعة لها. وحاولت حركة (فتح) نقل الصراع إلى الضفة الغربية، وقام عناصرها المنضوون تحت أذرعها المسلحة في حينه بسلسلة من الأعمال الانتقامية ضد قادة وكوادر حركة (حماس) والمؤسسات التابعة لها، أو المحسوبة عليها، أو على عناصرها. وجرت أعمال خطف وقتل انتقامية، جرت السيطرة عليها في وقت لاحق عندما أخذت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية على عاتقها مسؤولية ملاحقة عناصر (حماس) واعتقالهم والتحقيق معهم على خلفية العضوية في القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة، وعلى خلفية حيازة السلاح. ودخل العام ٢٠٠٨ وكانت تلك الحالة لا تزال قائمة.

### ■ خطاب التعصب

في قراءة للخطاب السياسي الذي ساد في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، نلاحظ أن السمة الأبرز في خطاب طريفي الصراع فقدانه للموضوعية، واتسامه بالتعميم والتكرار وإيراد التصنيفات الجاهزة والأحكام المسبقة. ورغم دخول الطرفين في حوار للمصالحة خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٨ بجهود يمنية، إلا أن هذا الخطاب لم يتغير خلال الفترة المذكورة. إن الدخول في قراءة تفصيلية للخطاب السياسي الفلسطيني في هذه الفترة لن تضيف إلى هذه النتيجة جديداً، لذا نعتقد أن الإشارة إلى نموذجين من هذا الخطاب يفيان بالغرض.

بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٨، نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) تصريحاً للناطق الرسمي باسم الرئاسة جاء فيه:

"درجت حركة حماس على اختلاق وتلفيق روايات وقصص من النوع الرخيص، كان آخرها ما أعلنه المدعو سعيد صيام في مؤتمر صحفي عقده في غزة صباح اليوم، عن مسرحية هزلية يزعم فيها بعض من لقنوا ما يقولون أن أمين عام الرئاسة ومدير عام المخابرات وبعض الكوادر قد أعدو وخططوا لاغتيال إسماعيل هنية وادعوا بوجود اتصالات ورسائل وعودات. إن حركة حماس التي درجت على ترداد واختلاق الأكاذيب ومحاولة إثباتها بكل الوسائل والطرق حتى ولو كانت هذه الوسائل هي التعذيب والتشكيل، إن هذه الحركة قد فقدت مصداقيتها بشكل كامل منذ أن ولغت في الدم الفلسطيني وتعدت على كل المحرمات والقيم الوطنية، ولن تجدي هذه الأكاذيب في إقناع أحد، بل تزيد القلوب اطمئناناً على أن حركة حماس ليست خارجة عن القانون فحسب بل هي حركة خارجة عن كل القيم والتقاليد والأعراف". وأكد الناطق الرسمي على أن "الرئاسة لديها ما تهتم به من القضايا التي تشغلها ليل نهار لتوفير مستلزمات حياة شعبنا وفك الحصار والعزلة عنه، وهي أهم بكثير من مثل هذه المحاولات الرخيصة والتافهة".

يعكس الخطاب المذكور، وهو صادر عن الناطق الرسمي للرئاسة، وليس عن ناطق إعلامي باسم حزب سياسي، صورة سلبية للتسامح، إذ جاء مليئاً بالتوصيفات الجاهزة المسبقة (اختلاق وتلفيق روايات وقصص من النوع الرخيص؛ درجت على ترداد واختلاق الأكاذيب؛ ولغت في الدم الفلسطيني وتعدت على كل المحرمات والقيم الوطنية؛ ليست خارجة عن القانون فحسب بل هي حركة خارجة عن كل القيم والتقاليد والأعراف؛ المحاولات الرخيصة

بعيداً عن تحليل التوصيفات الواردة في البيان المذكور، نشير إلى إن حركة (حماس) جزء من النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، ولم تُصنّف كحركة خارجة عن القانون من قبل السلطة الفلسطينية، ولو كانت كذلك كيف عقدت لقاء الحوار معها في العاصمة اليمنية صنعاء بعد شهر فقط من التصريح المذكور. إن الجهات التي صنّفت كمجموعات محظورة وفق المرسوم الرئاسي الصادر بهذا الخصوص هي "كافة الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أياً كانت تابعيتها"؛ وليس الأحزاب السياسية. إن حركة (حماس) حزب سياسي غير محظور، وجاء توصيفه بأنه خارج عن القانون من باب التحريض عليه.

على الضفة الأخرى أصدرت حركة (حماس) بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٨، بياناً حول اعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية لاثنتين من زوجات مواطنين فلسطينيين محسوبين على الحركة ومعتقلين لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقالت الحركة في بيانها "إن أجهزة عباس الأمنية قامت باقتحام منزلي الأسيرين في سجون الاحتلال، رياض النادي وأحمد أبو العز من مخيم العين في نابلس، وقامت باختطاف زوجتيهما واقتادتهما إلى مقراتها بعد أن انتزعتها من بين أطفالهما كما فعل الاحتلال من قبل عندما اختطف آباءهم على مرأى من أطفالهم وأمام أهل المخيم". واعتبرت الحركة هذا الأمر "جريمة جديدة وسلوكاً خطيراً، يدل على مزيد من الانحدار الأخلاقي وقلة المروءة، وطفغان النذالة لدى قادة وعناصر أجهزة الخطف التابعة لعباس وفياض". وقالت الحركة أيضاً إنها تنظر بعين الخطورة لممارسات "أجهزة خطف النساء"، وُعدّه تصعيداً متجدداً ضد حماس". وأكدت رفضها "لهذه السياسة الخارجة عن عادات وتقاليد شعبنا الوطنية والاجتماعية والأخلاقية"؛ واعتبرتها "قرصنة دنيئة ضد نساء الشعب الفلسطيني، واعتداءً وفحاً وسافراً على المرأة الفلسطينية المجاهدة والمناضلة، وهي سلوك شاذ يمس النسيج الاجتماعي ومكانة المرأة الفلسطينية، وطعنة جبانة للأسرى في سجون الاحتلال". وقال البيان إن التنسيق الأمني المتواصل والمباشر لدى أجهزة عباس أهو الإخلاص والتفاني في تطبيق مخطط دايتون ١٩؛ أم هو استمراء دنيء لتنفيذ المهمات القذرة؛ أم هو استعراض عسكري في مخيم العين ولكن -بأثر رجعي- تعويضاً عن غياب الأجهزة الأمنية يوم كانت تختبئ في جحورها، تاركة الميدان لفرسان المقاومة في المخيم كي يصدوا عدوان الاحتلال". ونعى بيان حركة (حماس). حسب تعبيره. "آخر ذرات الحياء في وجوه من خطفوا النساء" داعياً رئيس السلطة "لوقف سياسة خطف النساء واستدعائهن وملاحقتهن تحت أي ذريعة كانت". كما دعا الفصائل "الصامته" ومؤسسات المجتمع المدني، إلى اتخاذ مواقف جادة تجاه ما يجري بحق المرأة الفلسطينية، والضغط الحقيقي لإطلاق سراحهن

والكف عن سياسة ملاحقتهم واعتقالهم".

يفتقد البيان المشار إليه أي قدر من لغة التسامح، إذ جاء أيضاً مليئاً بالتوصيفات الجاهزة المسبقة (أجهزة عباس الأمنية؛ الانحدار الأخلاقي وقلة المروءة، وطغيان النذالة؛ أجهزة خطف النساء؛ قرصنة دنيئة؛ واعتداءً وقحاً وسافراً؛ سلوك شاذ؛ طعنة جبانة؛ الإخلاص والتفاني في تطبيق مخطط دايتون؛ تختبئ في جورها؛ آخر ذرات الحياء؛ والفصائل "الصامتة". إن هذه التوصيفات لا تحتاج إلى تحليل لنص البيان، إذ احتوى البيان على مجموعة من الألفاظ التي تندرج في إطار الشتم والتحقير، وهي لغة يحاسب عليها القانون.

وفي نفس التاريخ، نشر المركز الفلسطيني للإعلام خبراً حول القضية نفسها، ذكر فيه:

"أن أسرى حركة المقاومة الإسلامية حماس في سجون الاحتلال الصهيوني تودعوا عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الخاضعة لإمرة رئيس السلطة محمود عباس، المتورطين باعتقال النساء من زوجات الأسرى بالمحاسبة الشخصية والعقاب القاسي". وقال البيان:

"لقد اختارت حماس عدم الرد على جرائم قوات دايتون والمليشيات العميلة للاحتلال والتي تحمل مسميات أجهزة الأمن الفلسطيني، لكن ذلك لا يمنعنا من الأخذ بحقنا الشخصي في ملاحقة المجرمين المتورطين باعتقال زوجاتنا ونسائنا من بيوتهن، والضرب بيد من حديد على أيديهم بكل الوسائل والطرق التي نراها سليمة ومشروعة وبعيداً عن الالتزام الوطني لحركتنا بعدم الرد على جرائم العملاء من أجهزة السلطة". وقال أسرى حماس: "ليكن في علم كل من تورط بإصدار قرارات الاعتقال أو تنفيذها أو التحقيق مع زوجاتنا واستجوابهن أنه لن يكون بمنأى عن ردنا الشخصي، فنحن وفيما يتعلق بأعراضنا وبيوتنا ونسائنا نؤكد أن أيدينا طليقة ولن يقيدنا أي قرار سياسي، ولن يمنعنا عن الأخذ بحقنا الشخصي إلا خروج أرواحنا من أجسادنا".

في تحليل الخطاب المذكور نلاحظ أن كاتبه، بالإضافة إلى جملة من ألفاظ الذم والتحقير والسب التي احتواها الخطاب، وجهاً تهديدات بالانتقام من الجهات والأشخاص الذين اعتقلوا زوجاتهم، و"بكل الوسائل والطرق التي نراها سليمة ومشروعة وبعيداً عن الالتزام الوطني لحركتنا بعدم الرد على جرائم العملاء من أجهزة السلطة". إن إعلان أي شخص عن أخذ القانون بيده، بغض النظر إن كان له حق أو لا، يعكس أعلى درجات اللاتسامح. كما وأن هذا الخطاب جاء في سياق واقع العداء بين حركتي (فتح) و(حماس)، ليعطيه أبعاداً سياسية، وإن حاول كاتبه أن يعطوه بعداً شخصياً في بعض مواطنه.

## ■ محاولة نفي الآخر

سعت الحركتان، (فتح) في الضفة الغربية و(حماس) في قطاع غزة، نفي كل منهما للآخر على حد سواء. ففي الضفة الغربية استخدمت حركة (فتح) الأجهزة الأمنية التي تشكلت في معظمها من كوادرها لملاحقة عناصر حركة (حماس) وتضييق الخناق عليهم، فضلاً عن قمع أي نشاط يقومون به. وفي قطاع غزة فعلت حركة (حماس) الشيء نفسه مستخدمة القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة وكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري للحركة. وقامت الحركتان بأعمال مشابهة، كالاتصال والتعذيب، والملاحقة، ومنع المسيرات السلمية حتى في المناسبات الوطنية الكبرى، وإغلاق أجهزة الإعلام التابعة للطرف الآخر.

وحتى على صعيد الإجراءات الإدارية تشابهت الأجهزة الأمنية التابعة لكل منهما باتخاذ قرارات تهدف من خلالها التضييق على الطرف الآخر، وبخاصة ما يتعلق بالحق في التجمع السلمي. ففي تاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٧، أصدر مدير شرطة محافظة نابلس قراراً يمنع فيه القيام بأي تجمعات أو مسيرات أو مظاهرات إلا بعد الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة والصادرة من الجهة المختصة المخولة قانوناً وذلك طبقاً للقانون الفلسطيني. وفي خطوة مماثلة، نشر الموقع الإلكتروني الرسمي للشرطة الفلسطينية التابعة للحكومة المقالة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٨، خبراً بعنوان "الشرطة الفلسطينية تدعو للحصول على ترخيص لإقامة الاجتماعات العامة والمهرجانات". واستند القراران المذكوران إلى قانون الاجتماعات رقم (١٢) لعام ١٩٩٨، علماً أن القرارين يشكلان انتهاكاً صارخاً للحق في التجمع السلمي المكفول بموجب المادة (٢٦) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، والمكفول في قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨ ذاته.

ونظراً لإعداد مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تقريراً حول الحريات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية، يتناول الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ويتزامن صدوره مع صدور هذا التقرير الخاص بحالة التسامح في تلك المناطق، فإننا نكتفي بهذه الإشارات السريعة حول هذا البند.

## ■ الصراع على السلطة القضائية

بعد الحسم العسكري في قطاع غزة، دخلت (الحكومتان) الفلسطينيةتان في مرحلة جديدة من مراحل اللاتسامح على الصعيد الوظيفي، حيث شرعت كل واحدة منهما اتخاذ إجراءات في محاولة منها للسيطرة على المؤسسة الرسمية، المدنية والأمنية على حد سواء. وأعطت بعض

القرارات التي اتخذتها حكومة تسيير الأعمال في رام الله مبرراً للحكومة المقالة في قطاع غزة لاتخاذ إجراءات مناهضة لها. ففي أعقاب الحسم العسكري مباشرة أصدر مدير عام الشرطة السابق، اللواء كمال الشيخ، قراراً بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في القطاع، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون، بما في ذلك تنظيم المرور، ملاحقة الجريمة، الإشراف على السجون ومراكز التوقيف وغير ذلك من الوظائف الحيوية. ثم صدر قرار بوقف عمل النائب العام، وهو القيم بموجب القانون على القضية العامة، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.

وفي مقابل تلك القرارات وغيرها، اتخذت الحكومة المقالة جملة من القرارات التي مسّت بشكل مباشر موضوع العدالة. ففي تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤، أصدر وزير العدل المكلف في الحكومة المقالة د. يوسف المنسي قراراً بتوقيف النائب العام، أحمد المغني، عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦، أقدمت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة على اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة. وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩ جرى تعيين نائب عام مساعد ووكلاء ومعاوني نيابة جدد بطريقة غير قانونية، يمارسون صلاحية النائب العام ومعاونيه. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/٤، جرى تشكيل ما يسمى "مجلس العدل الأعلى" بقرار صدر عن مجلس الوزراء في الحكومة المقالة، والمصادقة على تسييب أعضائه برئاسة المحامي عبد الرؤوف الحلبي. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تسييب وزير العدل لسته من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف الحلبي، على أن يقوم الأعضاء الستة بتسييب ثلاثة أعضاء آخرين للمصادقة عليهم من قبل وزير العدل، وفقاً للمادة الأولى من القرار. وفي تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦، توجه القائمون على "مجلس العدل الأعلى"، إلى مجمع المحاكم النظامية في غزة، والتقوا نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار يحيى أبو شهلا، وأبلغوه بأن كافة القضاة والموظفين العاملين في المحاكم النظامية في قطاع غزة يجب أن يخضعوا لأوامر الحلبي وتوجيهاته بصفته رئيس "مجلس العدل الأعلى" وأنه يطلب استلام مفاتيح مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى لمباشرة مهام عمله.

ومن المؤسسات التي دار الصراع عليها أيضاً مؤسسة القضاء الشرعي. ففي شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٨، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بعزل رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في غزة، القاضي حسن الجوجو من وظيفته القضائية. وجاء في المرسوم أنه: "استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته، واستناداً لأحكام قانون المحاكم الشرعية لعام ١٩٧٢ وبناء على تسييب المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في جلسته

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١١، واستناداً لأحكام الضرورة الناشئة عن أحداث الانقلاب في قطاع غزة تقرر عزل حسن الجوجو من وظيفته القضائية".

من جانبه، وصف د. الجوجو قرار إقالته بـ "السياسي"، قائلاً: "القرار ليس قراراً قانونياً وليس قراراً قضائياً وإنما هو قرار سياسي مثله مثل عشرات القرارات التي أصدرها الرئيس عباس وأوقفته في مغالطات كبيرة جداً". وأضاف في تصريحات خاصة لصحيفة "فلسطين": "أنه كان يأمل أن يقوم الرئيس عباس بحماية القضاء وتطهيره من الفساد والتجاوزات التي أثبت من خلال التحقيقات التي رفعت من قبل لجان تحقيق متخصصة كهيئة الرقابة الإدارية والمالية، وسلطة النقد الفلسطينية، ولجان في ديوان القضاء الشرعي". وتحدث د. الجوجو عن عمليات اختلاس لأموال أيتام على أيدي من وصفهم بـ "قضاة كبار في القضاء الشرعي".

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠، أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بياناً في ختام اجتماعه برئاسة الشيخ تيسير التميمي، قاضي القضاة رئيس المجلس عن رفضه التام لتدخل "القوة التنفيذية" في عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة. وذكر المجلس في بيان له عقب الاجتماع "أن القاضي المعزول حسن الجوجو لم يكتف بما صدر منه بل أمعن في انقلابه بإصدار قرار بإغلاق محكمة الشجاعة الشرعية". وشدد المجلس على أن "قرارات القاضي المعزول غير قانونية وباطلة، حيث إنه لا ولاية له على المحاكم الشرعية في غزة، ولا على قضاتها أو موظفيها وفقاً للأصول والقانون بسبب الجريمة التي ارتكبتها ضد القضاء الشرعي، حيث إن مبدأ استقلال القضاء مبدأ أجمعت عليه كل المذاهب الفقهية في الشريعة الإسلامية وجميع الدساتير في العالم، والتي تحرم العمل في القضاء على كل من يقحم العمل السياسي أو الحزبي فيه، لاسيما من يتمسك بموقعه الحزبي وينقلب على مبدأ استقلال القضاء من هذا المنطلق".

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥، أعلن مصدر مسؤول في حركة حماس في بيت لحم بأن قاضي قضاة فلسطين، "أصدر قراراً بأمر من جهاز المخابرات توقيف عمل المأذونين الشرعيين المحسوبين على الحركة الإسلامية في بيت لحم". وحسب حماس "صدر القرار بحق عدد من المأذونين الذين يعقدون عقود الزواج في المدينة، وهي خطوة جديدة تخطوها الأجهزة الأمنية بحق أنصار وأعضاء حركة حماس في الضفة الغربية".

بعد انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية، اتخذ طرفا الصراع إجراءات متلاحقة لإحداث انقسام في السلطة القضائية. إن تلك الإجراءات تعكس درجة خطيرة من درجات

اللاتسامح، إذ تعكس تلك الإجراءات تمييزاً قائماً على أساس الانتماء السياسي، فضلاً عن تسييس السلطة القضائية، والزج بها في صراع سياسي لن تكون جهة محايدة فيه. إن تلك الإجراءات شكلت مساساً خطيراً بهيبة القضاء، وحرفته عن حياديته، بشكل قد يعرض شروط العدالة للخطر. كما أن توقيف جهاز القضاء عن العمل يدفع المتخاصمين لأخذ القانون باليد، وبالتالي فإن ذلك سيدفع المواطنين لاستخدام العنف من أجل تحصيل ما يعتقدون أنه حق لهم عند الآخرين. إن دفع المجتمع بأسره لظاهرة أخذ القانون باليد سيخلق مجتمعاً متاحراً، وغير متسامح.

### ■ الإقصاء الوظيفي

يندرج موضوع الإقصاء والإحلال الوظيفي في إطار الحقوق الاقتصادية، إلا أن لجوء كلتا الحكومتين إلى استخدام سياسة الإقصاء والإحلال الوظيفي على خلفية الصراع الدائر بين حركتي (فتح) و(حماس) دفعنا لإدراج الموضوع في باب التسامح السياسي. لا يعتبر موضوع الإقصاء الوظيفي، الذي أخذ شكل الاستبعاد الوظيفي، قبل ولوج الصراع بين الحركتين، جديد العهد. فالسلطة الفلسطينية، ومنذ لحظة تشكيلها، أعطت أولوية واهتماماً خاصاً لأبناء حركة (فتح) في تقلد الوظائف، وبخاصة العليا منها، وعلى الأخص في الأجهزة الأمنية ذات الطابع المخبراتي (الأمن الوقائي، المخبرات العامة، والاستخبارات العسكرية). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كوادر حركات الإسلام السياسي نأت بنفسها عن الدخول في نظام المحاصصة الوظيفية، وليس كما فعلت بعض أحزاب اليسار الفلسطيني، إلا بعد فوز حركة (حماس) في الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإدراج عناصر القوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية في حكومة (حماس) الأولى ضمن الأجهزة الأمنية. كما أن نظام المحاصصة الوظيفي دخل أيضاً بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على مئات الوظائف المدنية.

في أعقاب سيطرة حركة (حماس) على قطاع غزة، اتخذت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية والحكومة المقالة في قطاع غزة سلسلة من القرارات التعسفية ضد الموظفين العموميين المنتمين للجهة المعارضة لهم. وفي الوقت الذي لعبت فيه أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية دوراً في وقف عشرات الترفيقات لموظفين محسوبين على حركة (حماس) من العاملين في الوزارات والمؤسسات المدنية؛ اتخذت الحكومة المقالة في قطاع غزة عدة قرارات تقضي بفصل موظفين محسوبين على حركة (فتح). ووقع الموظفون في الضفة الغربية وقطاع غزة ضحايا للصراع الدائر بين الحركتين، بغض النظر إن كانوا محسوبين على هذه الجهة أو تلك.

إن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية. وهو يقتضي أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب. كما أن عدم التسامح وقد يتجسد في تهميش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها. إن تلك المعايير شرط للحكم على سلوك الدولة إن كان سلوكاً متسامحاً أو غير متسامح. وبالتأكيد أن مجمل الإجراءات المشار إليها تعتبر دلائل قاطعة على عدم تسامح الدولة مع جزء من مواطنيها، وتمييز الجزء الآخر على غيره.

في بيان غريب من نوعه، طالبت نقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥، بمساءلة و"محاسبة الموظفين الذين يعملون تحت إمرة سلطة الانقلاب في قطاع غزة". وأكدت النقابة، في بيان لها "دعمها لأية إجراءات تتخذها الحكومة برئاسة الدكتور سلام فياض، للتأكد من التزام الموظفين بالشرعية أو عكس ذلك". وطالبت النقابة "كافة الإخوة الموظفين الامتناع عن العمل مع سلطة الانقلاب حتى لو تطلب الأمر الجلوس في المنزل، وعكس ذلك يعرض الموظف نفسه للمساءلة من الحكومة الشرعية". وقال معين عسايوي أمين سر النقابة، إن النقابة لن تدافع عن الموظفين الذين يأتزمون بأوامر سلطة الانقلاب، نظراً لمخالفتهم للالتزام بالشرعية الوطنية، مشيراً إلى أن هؤلاء يعتبرون مستنكرين عن العمل.

وفي هذا الصدد، تؤكد على حق الموظفين في الإضراب للمطالبة بحقوقهم وتحسين شروط عملهم، وظروفهم المعيشية، حتى لو اتخذوا شكل العصيان المدني السلمي. كما يفترض في نقابات العمال، أو النقابات المهنية الأخرى، تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عنهم بعيداً عن انتماءاتهم السياسية. ومن واجبهم عليها الانتصار لهم في حال تعرضهم لأي إجراء تعسفي. أما أن تهدد النقابة المنتسبين إليها، أو الموظفين الذين تقترض أنها تمثلهم، بتبني وجهة نظر صاحب العمل (حكومة د. فياض هنا) فهذا أمر مستغرب. إن نسبة كبيرة من الموظفين العموميين في قطاع غزة يعملون في قطاعي التعليم والصحة، وهذان القطاعان من أهم القطاعات الخدمائية في الدولة، فضلاً عن قطاع القضاء الذي أشرنا إليه سابقاً، وأشرنا للصراع الذي دار من أجل فرض سيطرة سياسية عليه.

وفي مواقف متناقضة مع الدعوة المذكورة أعلاه، صدرت استنكارات عديدة من المكاتب الحركية (فتح) في العديد من الوزارات الفلسطينية على خليفة إقصاء الحكومة المقالة في قطاع غزة موظفين محسوبين على حركة (فتح) من وظائفهم. ومن الأمثلة على ذلك

كما وردت في وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا):

- بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٨، استنكرت الأمانة العامة للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الإجراءات التعسفية لحماس بحق عدد من كوادر وموظفي وزارة الزراعة في قطاع غزة. وأدانت في بيان لها وزع بمدينة أريحا، عمليات الإقصاء التي تنتهجها حماس والتي كان آخرها إقصاء خالد زريق مدير عام التسويق، وكمال الهباش مستشار الوزير للتنمية البشرية، ونمر عايش نائب مدير عام الإرشاد في وزارة الزراعة. وطالبت الأمانة العامة للاتحاد حركة حماس بالعودة والتراجع عن قراراتها غير القانونية وغير المسؤولة، والتي توسع الهوة بين أبناء الشعب الواحد، ولا تساهم في الوحدة الوطنية.
- بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٨، استنكرت وزارة الصحة سياسة الإقصاء التي تنتهجها حركة حماس بحق موظفي الوزارة في قطاع غزة. وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن "عصابات حركة حماس الخارجة عن القانون في قطاع غزة وبأوامر مباشرة من قادة الانقلاب، تواصل حملتها المسعورة ضد موظفي الوزارة، وتستبدلهم بمتطوعين من الحركة لا يمتون للمهنية ولا الخبرة بصلة". وأضافت الوزارة، انه واستمرارا في نهجها الذي بدأته منذ انقلابها على السلطة، أقصت مدير مستشفى الطب النفسي في غزة من منصبه، كما أقصت الموظفة في دائرة المهام الطبية سناء خميس غنام.
- بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٨، استنكر المكتب الحركي في وزارة النقل والمواصلات "ما قام به المدعو زياد ظاظا، أحد أعضاء حركة حماس الانقلابية بإرسال كتاب إلى وكيل الوزارة علي شعث، يمنعه فيه من مزاولة عمله". وأكد أن هذا الإجراء التعسفي يأتي استكمالاً لتجسيد حالة الانفصال التي تنتهجها حركة (حماس) في قطاع غزة بعد انقلابها الدموي الأخير. واعتبرت وزارة النقل والمواصلات أن لا قيمة لهذا القرار الصادر عن جهة غير شرعية معربة عن أسفها من استمرار حركة الانقلاب في غزة بأساليبها التعسفية الظالمة ضد الموظفين، وإصرارها على سياسة الإقصاء الوظيفي لكل من يخالفها، مؤكدة أن هذه القرارات من شأنها توسيع الفجوة وتكريس تقسيم الوطن والشعب وسد الطريق أمام محاولات تصويب الأوضاع الناتجة عن الانقلاب في غزة وإعادة اللحمة للوطن والشعب الفلسطيني.
- أقصى الانتقاليون في غزة، الدكتورة وداد رشيد القيق مديرة التسجيل الدوائي في الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة من منصبها، وعينوا بدلاً منها موظفاً جديداً ليس له أدنى معرفة بالصيدلة. (وفا في تاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٨).
- بتاريخ ١/٤/٢٠٠٨، ندد المكتب الحركي في وزارة النقل والمواصلات بإقصاء عصابات حماس الخارجة عن القانون جلال البرديني نائب مدير عام الشؤون المالية والإدارية في الوزارة ومنعه من دخول مقر الوزارة في غزة. واعتبر إقصاء البرديني "إغلالاً في سياسة

البطش والقمع التي يمارسها الانقلابيون ضد الموظفين المخلصين". وذكر المكتب الحركي أن قرار فصل البرديني يأتي بعد أيام من قرار مماثل صدر بحق وكيل الوزارة ورئيس سلطة الموانئ د.علي شعث في إطار سياسة الإقصاء الوظيفي التي تمارسها حماس في غزة بحق المتلمزين بالشرعية الفلسطينية، والإحلال للعناصر الانقلابية لشغل مواقعهم، استمراراً لفرض النهج الانقلابي الذميمة وتكريساً لتقسيم الوطن الواحد.

● بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥، قالت وزارة الصحة إن عصابات حماس في قطاع غزة أقصت مدير شؤون الموظفين في مجمع الشفاء الطبي محمد الجدي عن عمله. وقالت، الوزارة في بيان لها: "تأبى هذه المليشيات السوداء إلا أن تكون معول هدم إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي لتدمير هذا النظام في هذا الوقت بالذات". (وكالة الأنباء الفلسطينية)

### ■ قطع رواتب الموظفين

امتدت آثار الانقسام السياسي الفلسطيني السلبية لتطال موظفي القطاع العام الذين قطعت رواتبهم من قبل الحكومة الفلسطينية في رام الله بحجة التزامهم بقرارات الحكومة المثالة في قطاع غزة. وبدأت المشكلة بعد سيطرة حركة (حماس) على القطاع، عندما بدأت حكومة تسيير الأعمال في رام الله بقطع رواتب مئات الموظفين شهرياً، لاسيما من وزارتي الصحة والتعليم. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت الحكومة الفلسطينية في رام الله سياسة قطع الرواتب عن موظفي القطاع العام، بشكل تعسفي وفي الغالب فإن الأسباب الكامنة وراء هذه السياسية هي حالة الانقسام السياسي الحاد التي تعصف بالمجتمع والنظام السياسي الفلسطيني برمته.

ووفقاً لمعلومات مركز الميزان لحقوق الإنسان، وهو مركز يعمل في قطاع غزة، فإن حكومة تسيير الأعمال في رام الله تواصل قطع رواتب موظفي قطاع التعليم الحكومي وأفراد الأمن الفلسطيني، حيث رصد المركز قطع رواتب (١٦٤) مدرساً وموجهاً وإدارياً في مديريةية التعليم في رفح وعلى رأسهم مدير التعليم ومن بينهم (١١٧) قطعت رواتبهم عن شهر يناير ٢٠٠٨، وفي خانينوس حوالي (١٨٥) موظفاً ومن بينهم (٦٣) قطعت رواتبهم عن شهر يناير ٢٠٠٨، وفي محافظة الوسطى (٨١) موظفاً في قطاع التعليم، من بينهم (٣٥) قطعت رواتبهم عن شهر يناير ٢٠٠٨ وفي مدينة غزة (١٥٨) موظفاً، وفي شمال غزة (٦٧) موظفاً، من بينهم (٢٥) قطعت رواتبهم عن شهر يناير ٢٠٠٨. كما تعرض موظفو وزارة الصحة للممارسات نفسها، حيث تشير المعلومات المتوفرة لدى المركز أن مجموع من تم وقف صرف رواتبهم من موظفي الصحة بلغ (٢٨٠٠) موظف من بينهم (٦٩٨) قطعت رواتبهم عن شهر يناير ٢٠٠٨، كما أن عدد موظفي العقود الذين أوقفت رواتبهم من بين العدد الإجمالي بلغ (٦٠٠) موظف،

هذا بالإضافة إلى آلاف الموظفين العسكريين والمدنيين الذين قطعت رواتبهم بالطريقة نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الخدمة المدنية قد وفرا مجموعة من الضمانات التي تكفل حق الموظف في الحصول على راتبه، وعدم جواز استقطاعه أو الحجز عليه أو قطعه إلا وفقاً لإجراءات محددة وبعد إجراء التحقيق الإداري وتمكين الموظف من الدفاع عن نفسه في حالة اتهامه بمخالفة إدارية أو جزائية، ومنحه الحق في التظلم والاستئناف.

ورغم أن تلك الإجراءات تمت على خلفية الانتماء السياسي، إلا أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لجأت إلى (القانون) من أجل وقف إضراب الموظفين العموميين. ففي تاريخ ٢٠٠٨/٤/٥، أصدر الرئيس محمود عباس، قراراً بقانون أكد فيه أن حق الإضراب مكفول لموظفي الخدمة المدنية، وأنه يجوز لمجلس الوزراء، ولأي جهة متضررة من الإضراب اللجوء، إلى محكمة العدل العليا لوقف الإضراب في حال كان الإضراب مخالفاً لأحكام هذا القانون أو يلحق ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة.

وفور صدور القرار المذكور، انتقدت عدة مؤسسات حقوقية فلسطينية إصدار القرار الذي يقيد حق العاملين في الوظائف الحكومية في الإضراب، الأمر الذي يعني تقييد الحريات والتدخل في عمل الموظفين الذين تمثلهم نقابات مهنية. وقالت "إن القرار مشوب بعيب عدم الدستورية لعدة أسباب منها أنه استند إلى قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠م، الذي لا يتعلق ولا يتصل بل ولا تطبق أحكامه بصريح نصوصه على موظفي الحكومة والهيئات المحلية، وفق نص ومضمون المادة الثالثة. وأكدت أن القرار "قيد حق الإضراب بفرضه للاشتراطات وإجراءات تُفقد حق الإضراب مضمونه ومعناه وتحول عملياً دون ممارسته، مما يخالف صراحة أحكام القانون الأساسي الفلسطيني". واعتبرت القيود التي وضعها رئيس السلطة على الموظفين بأنها "أدت عملياً ليس إلى ضبط وتقييد حق الموظفين العموميين بالإضراب فقط، وإنما إلى إنكار هذا الحق ومصادرته بل والحيلولة العملية دون ممارسته، مما يمثل مساساً واضحاً بحق الإضراب الذي كفله وأكد عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

## ثالثاً: التسامح الاجتماعي

انعكست ظاهرة الفلتان الأمني والصراع المسلح بين حركتي (فتح) و(حماس) على حالة التسامح الاجتماعي بشكل سلبى. فخلال فترة الصراع المسلح، وبعدها، استشرت حالات أخذ القانون باليد، وارتفعت نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة جرائم القتل. وفي هذا البند يستعرض التقرير جرائم القتل التي اقترفت على خلفية ما يسمى بـ "جرائم الشرف"؛ والثأر والنزاعات الشخصية والشجارات العائلية، والتي تعكس في مجملها تردى حالة التسامح على الصعيد الاجتماعي.

### ■ عدم التسامح مع المرأة

تشير تقارير العديد من المنظمات الأهلية المتخصصة بقضايا المرأة وحقوقها إلى تزايد معدلات الاعتداء على النساء بالقتل والإيذاء والتهديد بالاتهام بسوء السلوك. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسة الرسمية والمنظمات الأهلية في سبيل تحسين حالة التسامح مع المرأة من خلال سن التشريعات التي تلغي التمييز بين المرأة والرجل، ونشر ثقافة ومفاهيم وقيم المساواة بينهما، واتخاذ خطوات عملية في هذا المضمار، إلا أن تلك الخطوات، وإن حققت إيجابيات عديدة، لا زالت غير كافية في إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها الكاملة. ورغم تلك الجهود إلا أن بعض القوانين المعمول بها، وفي أخطر الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة لا زالت غير كافية، وتحتاج إلى تعديل جذري. كما أن نظرة المجتمع إلى المرأة لا تزال نظرة سلبية في العموم، ولم تخرج هذه النظرة عن الدائرة التقليدية حول مكان ومكانة المرأة في النشاط المجتمعي، وحول حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعلى الصعيد الرسمي، إن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والعديد من القوانين التي تم إقرارها في ظل السلطة الفلسطينية، وبخاصة قانون العمل، وقانون الخدمة المدنية كفلت المساواة بين المرأة والرجل بما يؤسس حماية للمرأة من التمييز والعنف الواقع ضدها بسبب الجنس، ولكن هذه القوانين تظل شكلية طالما لم يتم تفعيل مراقبة تنفيذها وعدم توفر اللوائح التنفيذية اللازمة لاستكمال جدوى العملية التشريعية، فضلاً عن وجود تمييز ضد المرأة في قوانين أخرى. إن أكثر الجرائم اللاإنسانية التي تتعرض لها المرأة في المجتمع الفلسطيني هي جرائم القتل على خلفية ما يسمى قضايا "شرف العائلة". وتحمي القوانين المعمول بها مناطق السلطة الفلسطينية المدانين بجرائم القتل هذه بموجب ما يسمى "العدر المخفف" للعقوبة.

إن قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الفلسطيني المطبق في قطاع غزة رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، يتضمنان العديد من النصوص القانونية التي تضمن فرض العقوبة على مرتكبي جرائم العنف ضد النساء. وتدرجت العقوبات حسب نوع الجريمة وشكلها، سواء كانت جرائم القتل أو الشروع به، والاعتداءات الجسدية بكل أشكالها، والجرائم التي تعرض الحياة أو الصحة للخطر، أو الجرائم الواقعة على الآداب العامة، والجرائم المتعلقة بحرمة الزوجية والالتزامات العائلية مثل تزويج الصغيرة أو الزواج بطريق الخداع، كذلك الحجز والاختطاف والدم والقذف. إن مجمل هذه الجرائم نظم لها القانون عقوبات تتناسب ونوع الجريمة. ولكن القانون لا يوفر عقوبات كافية وراذعة لمرتكبي جرائم القتل بإدعاء الشرف، حيث تحمي القوانين المطبقة في فلسطين الجاني، وذلك بقبول العذر المخفف للعقوبة عند ارتكاب هذه الجريمة سواء بالمادة (١٨) من قانون العقوبات المطبق في قطاع غزة، أو بالمادة (٢٤) من القانون المطبق في الضفة الغربية.

إن العمل بقبول العذر المخفف عندما ينظر القضاء بالقضايا المتعلقة بجرائم القتل على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة" يشكل عامل تشجيع لمقتري مثل هذه الجرائم لاقترافها.

ورغم موقف المجتمع المدني الفلسطيني الواضح، والرافض لاقتراف مثل تلك الجرائم، إلا أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء تلك الأفعال، منها: على سبيل المثال. مطالبة المرأة بحقوقها كالإرث، أو حقها في اختيار شريك حياتها، أو معارضتها لذويها في مواقف قد تكون صعبة عليهم من وجهة نظرهم، فيلجئون لقتلها، والصاق تلك التهمة بها.

وفي الإجمال لا يزال التمييز ضد المرأة قائماً في العديد من المجالات. ولا تزال العديد من العائلات الفلسطينية، تنكر على المرأة حقوقها في التعليم، وفي اختيار الزوج، والإرث، بل إن بعض العائلات، وبخاصة في الريف، تجبر بناتها قبل زواجهن خارج إطار العائلة على التنازل عن حقوقهن بالإرث قبل الموافقة لها على الزواج. وفي حالات عديدة، تُجبر المرأة العاملة، سواء في المجتمع المدني أو الريفي على حد سواء، على التنازل عن راتبها لأهلها لعدة سنوات. إن تلك الصور في مجملها تعكس حالات من عدم التسامح مع المرأة.

### ■ القتل على خلفية شجارات عائلية أو خلافات شخصية

مع استشراف ظاهرة الفلتان الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية، وامتلاك المواطنين للسلاح بدون ضوابط قانونية صارمة، استشرت ظاهرة أخذ القانون باليد، سواء على صعيد

إيقاظ ثارات عائلية دفينه، أو حل خلافات شخصية، أو حتى في الشجارات العائلية. لقد ساعد غياب سلطة المحاسبة بعد تدمير مقرات السلطة الفلسطينية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعدم تمكن أجهزة الأمن الفلسطينية المختصة بالوصول إلى المناطق المصنفة (B)، فضلاً عن الصراع الداخلي المسلح، على تنامي ظاهرة أخذ القانون باليد.

رُصدت في الفترة التي يغطيها هذا التقرير خمس عشرة جريمة قتل، راح ضحيتها ثمانية عشر مواطناً ومواطنة على الخلفيات المذكورة أعلاه. اقترفت ثمان جرائم منها في الضفة الغربية، وراح ضحيتها عشرة مواطنين من بينهم طفلان وامرأة ومسن، واقترفت الجرائم الأخرى في قطاع غزة وراح ضحيتها ثمانية مواطنين من بينهم ثلاث نساء. وقد اقترفت إحدى تلك الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة) في مدينة رفح. وكان أشد تلك الجرائم بشاعة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٨، عندما قتل ثلاثة مواطنين، من بينهم طفل، وأصيب عشرة آخرون في قرية كفر ثلث، جنوب شرقي مدينة قلقيلية، خلال عقد مجلس صلح بين عائلتين. ورغم عدم قبولنا لتبرير أي جريمة قتل تقترب، إلا أن بعض الجرائم اقترفت لأسباب. ففي تاريخ ٢/٥/٢٠٠٨، قتل مواطن من سكان حي الصبرة شرق مدينة غزة، وتبين أن خلفيتها شجار مع سائق تاكسي أجرة حول قيمة أجرة النقل.

### ■ الاعتداء على ممتلكات خاصة

تعرضت العديد من الممتلكات الخاصة لاعتداءات صُنفت على أنها اعتداءات تمت على خلفية معارضة النشاطات أو الأعمال التي تقوم بها. وتركزت تلك الاعتداءات في قطاع غزة على وجه الخصوص، وتركزت على صالونات للحلاقة، للنساء والرجال. على حد سواء، ومقاهي إنترنت، ومطاعم لبيع الوجبات السريعة. ويسود الاعتقاد أن الهدف من تلك الاعتداءات أن هذه المحال تقوم بأعمال تتعارض مع تعاليم الدين. من وجهة نظر منفذها. وإن لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن أي من تلك الاعتداءات.

وفي بيان غريب من نوعه، أصدر جيش الإسلام في قطاع غزة "تحذيراً مبطناً من ازدياد النفوذ الإيراني في القطاع". وقال هذا التنظيم في بيان صحفي وزرعه بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٨ "أن هناك مخططات صنفياً شيعياً يلوح في الأفق، ويرسخ أقدامه على الأرض، ويسعى لتخريب البلاد، والصاق التهمة بأفراد جيش الإسلام لتفتير الناس منهم". ونفى جيش الإسلام أي مسئولية لعناصره عن أعمال تخريب وتدمير وتفجير وقعت مؤخراً في قطاع غزة واستهدفت بعض المحلات التجارية معتبراً أن ما يحدث الآن من استهداف للمسلمين وأموالهم ما هو إلا خطوة من خطوات المشروع الصهيوني في غزة".

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير جرى من تلك الاعتداءات ما يلي:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١ فجر مجهولون عبوة ناسفة أمام مدخل صالون حلاقة للرجال تعود ملكيته للمواطن حمزة السحار، وقد أدى الانفجار إلي إلحاق أضرار مادية بالمحل.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٧ قام مسلحون مجهولون بتفجير مركز الحنين لخدمات الانترنت في رفح، الذي تعود ملكيته للمواطن مازن عيد الشاعر، والكائن في شارع عثمان بن عفان قرب الموقف الشرقي في رفح، أسفر ذلك عن تدمير كلي في الأثاث وأجهزة الحاسوب.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٣، أقدم مجهولون على تفجير مقهى "الجزيرة" في عمارة الثورة وسط مدينة غزة. وقد استخدم المجهولون على ما يبدو عبوة محلية الصنع، أدت إلى تفجير الواجهة الأمامية للمقهى، وتكسير زجاج نوافذ الشقق المتواجدة بالعمارة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠، جرى تفجير مدخل صالون حاتم للسيدات الواقع في شارع خالد بن الوليد المتفرع من شارع الوحدة، في حي الرمال بمدينة غزة، الأمر الذي أدى إلى وقوع أضرار في مدخل المحل وتدمير بعض أجهزته، ووقوع أضرار في بعض السيارات المتوقفة في المكان.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١، وقع انفجار في منطقة فضاء (قطعة أرض خالية تعود ملكيتها لعائلة أبو رحمة) مجاورة لفندق الديرة من الناحية الجنوبية، الواقع على شاطئ بحر مدينة غزة، الأمر الذي أدى إلى وقوع أضرار طفيفة في حائط الفندق، وزجاج المطبخ التابع للفندق.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨، أقدم مجهولون على تفجير كافيتريا ومقهى "الوجبة السريعة" مقابل مبنى جامعة القدس المفتوحة بمدينة غزة، مما أدى إلى تدميرها بالكامل وتحطيم زجاج النوافذ القريبة منها وكذلك نوافذ الجامعة المقابلة لها.
- وفي تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦، أقدم مجهولون على تفجير محل (كوافير) نسائي بحي تل السلطان بمحافظة رفح جنوب قطاع غزة. وقال شهود عيان إن محل (الكوافير) الذي تديره سيدة تعرض للتفجير باستخدام عبوة ناسفة وضعت أمام الباب الرئيس للمحل، ما أدى إلى تدميره بالكامل وإلحاق أضرار مادية كبيرة في المكان".

## رابعا: حرية الاعتقاد والتعبير والحق في الاختلاف

- حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة. (المادة الثامنة عشرة من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية).
- لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون. (المادة التاسعة عشرة من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية).

هناك امتداد لخطاب التعصب وعدم تقبل الآخر خارج إطار المؤسسة الرسمية، والنظام السياسي في فلسطين. يعكس هذا الخطاب توجهات مجتمعية غير متسامحة مع المختلف، ولا تقل تلك التوجهات خطورة في تأثيراتها السلبية عن التوجهات الرسمية كونها لا تخضع لضوابط، وتحمل قدراً كبيراً من التحريض على الآخر المختلف في بيئة شعبية مهيأة لتقبل التحريض، والاستجابة له. كما ويلتقي، في أحيان كثيرة، الخطابان، الرسمي والشعبي، ضد المختلف.

في هذا البند سنستعرض بعض الحالات التي تعكس عدم تقبل الآخر المختلف على صعيد حرية الرأي والتعبير، وفي الإطار المجتمعي فقط كون مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. وكما أشرنا في مكان سابق من هذا التقرير. أعد تقريراً حول الحريات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية، وأفرد بنداً خاصاً لحرية الرأي والتعبير على صعيد الممارسة الرسمية.

عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٦، سارع رئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل، في توجيه رسالة طمأنة للشعب. وأكد مشعل موقفه هذا عندما قال أن حماس "قدمت نفسها كحركة تحرر وطني ذات خلفية إسلامية، تقوم على الوسطية والتسامح واستيعاب كل مكونات المجتمع الفلسطيني". (الأهرام العربي المصرية بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٨) إلا أن الحركة، ورغم انشغالها داخلياً في الصراع مع حركة (فتح)، حاولت المساس بقضايا تتعلق بحرية التعبير، وتتخذ موقفاً رافضاً لثقافة المختلف على الصعيد المجتمعي.

في خضم التصريحات المتناقضة لقادة حماس الدينيين والسياسيين، لم يتبدد القلق لدى القوى العلمانية والديمقراطية من احتمالات المساس بالحريات العامة في البلاد، ومن ضمنها الحريات الشخصية، حتى وإن مورست تلك الحريات وفق القانون، وفي إطار الحفاظ

على النظام العام، ورعاية مصالح وحقوق الآخرين، لأن العديد من تلك الممارسات المشروعة تعتبر من وجهة نظر التيار الدعوي داخل الحركة مخالفة بهذا القدر أو ذاك للشريعة. وعزز هذا القلق، القرار الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، في عهد نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم د. ناصر الشاعر، بإتلاف كتاب (قول يا طير) من مكتبات المدارس الحكومية. لقد جُوبِهَ هذا القرار بوقفه جادة في حينه من الأكاديميين والكتاب والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني، ما دفع وزير التربية آنذاك للقول أن التعميم بشأن سحب الكتاب صدر دون علمه، أو علم أحد من مكتبه الذي لم تصله نسخة من القرار، وبالتالي تم التراجع عن القرار.

في منتصف شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ نظمت سرية رام الله الأولى مهرجان الرقص المعاصر في العديد من مدن الضفة الغربية. وخلال المهرجان أصدر د. مروان أبو راس، رئيس رابطة علماء فلسطين في غزة، ود. صالح الرقب، وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الحكومة المقالة، تصريحات هجومية وحادة تتهم مهرجان رام الله للرقص المعاصر، والقائمين عليه بـ "الرقص على جراحات الشعب الفلسطيني". واتهما القائمين على المهرجان بأنهم "مطبعون، ولا يحملون أية درجة من المسؤولية الوطنية أو الأدبية أو الأخلاقية، وأصحاب دعوات انبطاحية تجعل الشباب متخثناً، ويعلمون المجون والخلاعة، ويخالفون شرع الله، وفاسدون، ودعاة تعر، وتجار شهوات، ولا ينتمون لشعبنا، ووصمة عار..."

لقد جاء توظيف هذا الخطاب على مستويين، المستوى الأول ديني (دعوي) إذ وصف القائمين على المهرجان بأنهم "يخالفون شرع الله، وفاسدون، ودعاة تعر، وتجار شهوات". والمستوى الثاني سياسي إذ وصفهم بأنهم "مطبعون ولا يحملون أية درجة من المسؤولية الوطنية". وربط المتحدثان بين تزامن إقامة المهرجان في رام الله والجرائم التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. إن هذا الربط جاء في إطار التحريض على المهرجان، وعلى القائمين عليه، وتأييد الرأي العام - على الأقل في قطاع غزة - عليهم، ولم يأت في إطار لفت نظر الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية للمآسي التي يتعرض لها أبناء شعبهم في القطاع.

إن استنهاض قوى الشعب في الضفة الغربية لمناصرة أشقائهم في قطاع غزة حقٌّ وأمرٌ مشروع، ولهذا الاستنهاض خطاب مختلف عن الخطاب الذي قدمه د. مروان أبو راس، ود. صالح الرقب. إن هذا الاستنهاض يمكن أن يكون في خطاب مباشر موجّه إلى قوى الشعب دون المساس بالآخرين، وسبهم وتحقيرهم وذمهم، وبذلك فإن الخطاب المذكور خلا من شروط التسامح.

في تاريخ ١٦/٥/٢٠٠٨، وفي مقابلة أجرتها الفضائية الفلسطينية مع أ.د. محمد الشريدة، أستاذ الشريعة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية حول التسامح وحوار الديانات، أقر بأنه، وهو الذي يعيش في مدينة نابلس منذ عام ١٩٦٩ "لم يشاهد أحداً من أبناء الطائفة السامرية، أو من الأخوة المسيحيين يشعل سيجارة بشكل علني في مدينة نابلس خلال شهر رمضان، بينما كان أشخاص مسلمون لا يراعون حُرمة الشهر الفضيل بدون حياء". وأورد د. الشريدة ذلك المثال على التسامح والتعايش بين أبناء الديانات الثلاث في المدينة، وكأنه أراد أن يقول بأن مَنْ يعتدي على حدود الله نضر من المسلمين وليس من غيرهم. وفي معرض رده على تحوّل متقفين مسلمين إلى الشيوعية والعلمانية في وقت يزداد فيه عدد المسيحيين الذين يدخلون في الدين الإسلامي قال د. الشريدة أن (العلمانية أخطر على الإسلام من أي شيء آخر).

وفي شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، قال تنظيم "جيش الإسلام" الفلسطيني إنه اكتشف مجموعات شيعية في قطاع غزة تتلقى تمويلها من إيران، وذلك في إطار ما وصفه بـ "مخطط إيراني" للسيطرة على المنطقة. وأوضح أبو محمد المقدسي، أحد قادة التنظيم الذي يتماهي في أفكاره مع أفكار "القاعدة" في مقابلة خاصة مع مجموعة من الصحفيين من بينهم مراسل وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) في غزة أن: "جيش الإسلام" اكتشف في قطاع غزة "مجموعة تتبع النهج الشيعي لدرجة أنهم يحيون شعائر الشيعة الاثني عشرية، ويقومون بضرب أنفسهم بالسلاسل في بعض المناسبات". وقال إن: "ما بيننا وبين إيران كما بين السماء والأرض فهم من الشيعة الرافضة، خرجوا من دين الله، وهذا يجعلنا نرفضهم، وعلينا أن نجث كل بذرة تزرع من قبلهم في هذه الأرض ونحن سنسعى لاجتثاثهم ومنع أي تحرك لهم".

وذكر القيادي في "جيش الإسلام" على أن الأنظمة السياسية "التي لا تطبق كتاب الله والشريعة الإسلامية يجب أن تزال عاجلاً أم آجلاً"، مشيراً إلى أنه "يجب أن يتم دعوتهم إلى ذلك باللسان وإذا لم يستجيبوا فياليد". ولكنه أرفد بالقول إن: "إزالة هذه الأنظمة باليد له ضوابط وأحكام ويجب أن يكون الأمر محسوباً ودقيقاً وفي ظروف موثية، وأن يخلف هذا الشرخيراً". ونفى المقدسي بشدة أي علاقة لتنظيم "جيش الإسلام" بأعمال التخريب والتدمير والتفجير التي وقعت أخيراً في قطاع غزة واستهدفت بعض المنازل والمحال التجارية والمقاهي ومقاهي الانترنت والمؤسسات المسيحية. وفيما يتعلق بتفجير جمعية الشبان المسيحية مؤخراً في غزة والتي اتهم "جيش الإسلام" بالمسؤولية عنه، قال المقدسي: "جيش الإسلام ليس له علاقة تنظيمية بهذا التفجير، لكن بعض أفراد الجيش قاموا بهذا التصرف بشكل فردي وقد جرى محاسبتهم ومعاقبتهم لعدم تكرار هذا الفعل".

تعتبر القاعدة الأساسية للتسامح قبول الآخر المختلف، أو الوئام في إطار الاختلاف، بغض النظر عن أفكار المختلف وعقيدته وأيديولوجيته. ومن الملاحظ أن المتحدثين عن التسامح من الدعاة ورجال الدين وبعض قادة الإسلام السياسي يسقطون من حساباتهم غير المتدينين، أو العلمانيين، ويقصرون حديثهم عن التسامح على أبناء الديانات الأخرى، أما غير الملتزمين بتعاليم دينهم فإنهم يخرجونهم من دائرة التسامح. إن التسامح كل لا يتجزأ، ولا يجوز تبرير أي فعل ضده إلا في إطار مناهضة غير المتسامحين إذا أردنا أن نلبس التسامح معناه الدقيق، فلا يجوز لرجل الدين الادعاء بأنه متسامح مع شخص، بغض النظر عن ديانته، إذا كان متديناً، وفي الوقت نفسه يرفض التسامح مع غير المتدين، مهما وصلت درجة الاختلاف العقائدي بينهما، طالما أن المختلف يقر بقيم التسامح.



## الخاتمة والنتائج والتوصيات

## الخاتمة

نشأ مفهوم التسامح بعد عقود من الحروب الدينية الدامية بين أتباع المذاهب الكاثوليكي والبروتستانتية. وتطور هذا المفهوم منذ ذلك التاريخ إلى أن أخذ بعده الحقوق إنساني، وأصبح جزءاً أصيلاً في منظومة حقوق الإنسان. وإن اختلفت ظروف نشأة مفهوم التسامح في أوروبا عن ظروف طرحه في المجتمع الفلسطيني اليوم، إلا أن طرحه يبدو ضرورياً في مجتمع متعدد الديانات والأيدولوجيات والأفكار والآراء، ومروراً في صراع مسلح داخلي لم تنته نتائجه بعد، فضلاً عن كون العشيرة ومفاهيمها مكوناً رئيساً من مكونات المجتمع وثقافته وسلوكه.

ولا يعني ذلك، بأي شكل من الأشكال، أن طرح مفهوم التسامح يجب أن يرتبط بوجود صراع داخلي. وبهذا المعنى فإن طرحه في ظروف طبيعية يبدو ضرورياً أيضاً لتجنب تكون أي دائرة من دوائر العنف مستقبلاً، إذ أن الاختلافات في وجهات النظر لوحدها قد تقود إلى تكوين مجتمع لا متسامح، بما يحمله ذلك من مخاطر على النسيج الاجتماعي للمجتمع. ومن هذا المنطلق شرع مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وبعد تأسيسه بفترة وجيزة، بإدخال موضوع التسامح ضمن برامجه الرئيسية.

وحتى في المجتمعات المستقرة ظاهرياً، وفي الدول المتطورة، فإن التسامح أصبح وجوده ضرورياً. إن التسامح يقتضي المساواة، والتساوي في الحقوق والواجبات، من هنا تأتي ضرورة ربط تحقيق التسامح بوجود دولة الحق والقانون التي تضمن هذه المساواة بين كافة أفراد المجتمع كحرية التعبير عن الأفكار والمعتقدات دون استثناء أي مذهب أو فلسفة أو دين، وعدم التمييز على أي أساس كان، وتحقيق العدل للجميع.

يقودنا الحديث عن التسامح، وعن الدولة العادلة كشرط أساسي من شروط تحقيقه والحكم على سلوك الدولة إن كانت دولة متسامحة أو العكس، يقودنا للحديث عن وجود ودور المجتمع المدني كمكون من مكونات الدولة الحديثة. إن وجود مجتمع مدني قوي ومتناسك، تحكمه ثقافة قانونية، ويقوم بدور رقابي حيادي في رصد الانتهاكات التي تقتربها مؤسسات الدولة ضد أفرادها، وضد معارضيها السياسيين، ومواجهة كل مس بحقوق الأفراد والجماعات، إذا ما أقدمت الدولة على خرق حقوق الإنسان، يعتبر شرطاً من شروط مكونات الدولة المتسامحة.

## النتائج

يعتبر هذا التقرير حول حالة التسامح في مناطق السلطة الفلسطينية الأول من نوعه، وإن تم تحديد فترته الزمنية من الأول من كانون ثاني (يناير) إلى الثلاثين من حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، إلا أن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أظطر في بعض مواضع هذا التقرير للعودة لبعض الأحداث التي وقعت قبل شهور من الفترة التي يغطيها هذا التقرير لتقديم صورة متكاملة عن الأحداث التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وبعد استعراض مظاهر اللاتسامح التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية، فإننا نشير إلى النتائج التي خلص إليها التقرير:

### ■ على صعيد التسامح الديني

- في الجانب الشكلي هناك إقرار من قبل القادة الدينيين بوجود تسامح ديني على مستوى الديانات السماوية، إلا أنه لا يمكن تجاهل مظاهر التحريض ضد الديانات الأخرى، وبخاصة في خطب الجمعة، وبشكل لا يخلو من التعميم، أو الأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنة لجميع أفراد المجتمع على قاعدة عدم التمييز على الأساس الديني.
- رصد التقرير عدداً من أعمال العنف التي مورست ضد ممتلكات تابعة للكنائس، من مدارس ومكتبات، وبخاصة في قطاع غزة.
- أنتج توظيف الدين في العمل السياسي خطاباً خالياً من التسامح تجاه المختلف، وإن كان من أتباع نفس الديانة.
- لم يحمل الخطاب الديني، وبخاصة الأصولي منه، أي قدر من التسامح مع الاتجاهات الأيديولوجية غير الدينية، بل اعتبرها بأنها الأشد خطورة من غيرها على الدين.

### ■ على صعيد التسامح السياسي

- أنتجت نزعات الاستبداد بالسلطة، والاستئثار والتفرد بها، والسعي إلى حرمان الآخرين من حقوقهم بها، شكلاً من أشكال الاستبداد السياسي، بما يحمله ذلك من خلق حالة من اللاتسامح مع الآخر المختلف، والتنكر لحقوقه.
- استمرت محاولات إقصاء المعارضة، وتهميش دورها، والتعدي على حقها في العمل والتنظيم، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.
- هناك إسراف في استعمال القوة ضد أعمال الاحتجاج السلمي التي كانت تنظمها المعارضة، وأصبحت سلوكاً يومياً لأجهزة الأمن، ما قد يؤدي ذلك إلى تعميم ثقافة العنف.

- استخدام أساليب الإقصاء والإحلال الوظيفي، وقطع الرواتب من قبل طرفي النزاع استخداماً سياسياً، بما يتعارض مع أبسط معايير حقوق الإنسان.

## ■ على صعيد التسامح الاجتماعي

- لم يطرأ أي تطور على مظاهر التسامح مع المرأة، بل استمرت ظاهرة عدم التسامح مع المرأة والتمييز ضدها، بما في ذلك تعريضها لأعمال العنف والقتل والحرمان من حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- لم تسلم السلطة القضائية من آثار الصراع المسلح بين حركتي (فتح) و(حماس)؛ بل إن الصراع على السلطة مسها بشكل مباشر، وجرى تعطيل عملها، و/أو اغتصاب صلاحياتها. إن ظاهرة كهذه تشكل بيئة صالحة لكل من تراود له نفسه لأخذ القانون بيده لأن يلجأ لذلك. كما أن غياب المرجعيات القانونية ذات الاختصاص في الفصل بالنزاعات، وإظهار الحقوق والحكم بها، يدفع المتخاصمين للبحث عن وسائل خارج إطار مؤسسة القضاء لتحصيل حقوقها، ما يدفع ذلك السلوك المجتمع للجوء للعنف، وتعميم ثقافة اللاتسامح.
- في ظل اتساع دائرة الفتلتان الأمني، ازدادت ظاهرة أخذ القانون باليد من قبل المواطنين. ورصد التقرير العشرات من حالات استخدام السلاح الناري في النزاعات العائلية والخلافات الشخصية، والتي نتج عنها سقوط قتلى وجرحى.
- تزايدت في الفترة التي يغطيها التقرير عدد جرائم القتل على خلفية الثأر.

## التوصيات

في الاستنتاج النهائي، شهدت مناطق السلطة الفلسطينية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير نصف السنوي للعديد من مظاهر اللاتسامح، سواء على صعيد مؤسسات (الدولة) أو المجتمع. إن هذه الظاهرة تستوجب التحذير من مخاطرها، وتقديم توصيات لمحاربتها وقمع أي محاولات لتوسيع دائرتها.

إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ومن خلال ما رصده في تقريره هذا، ومن خلال تجربته التراكمية في عمله في مجال التسامح، يدعو إلى ما يلي:

- الشروع بالعمل الجاد، وفوراً، للقضاء على مظاهر العنف واللاتسامح على المستويين الرسمي والشعبي، وهذا يتطلب محاربة الأسباب التي أنتجت تلك المظاهر سياسية كانت، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية.
- طالما أن جوهر التسامح قائم على مبدأ الحق في الاختلاف، لذا يجب التأكيد على هذا الحق، واحترام تطبيقه، والدفاع عنه.
- يتطلب تحقيق التسامح توسيع هوامش الحريات العامة، وفي مقدمتها الحق في الاعتقاد، دينياً كان أو غيره، والحق في الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية، لذا لا بد من ترجمة ذلك على المستوى القانوني والتشريعي، وعلى مستوى تطبيق النصوص القانونية والتشريعية.
- إن تلك المطالب لا يمكن لها أن تتحقق بمعزل عن إعادة النظر بعمليات التنشئة الاجتماعية، وتبني برامج ترمي ثقافة التسامح داخل الأسرة أولاً، والمدرسة والجامعة ثانياً.
- وبدون تعديل جوهري في النظام التعليمي، وبخاصة في المراحل الأساسية، لا يمكن تحقيق التوصية السابقة، مع التأكيد على تنمية ثقافة التسامح لدى الطلبة، وتطوير مناهج الدراسة وطرائق التدريس، بما يتناسب وتحقيق هذه الأهداف.
- إن بعض أشكال التربية والتثقيف الحزبيين، ساهما بشكل رئيس في توليد مظاهر اللاتسامح السياسي، ومن أجل توسيع دوائر التسامح، لا بد من القضاء على كافة أشكال التعصب الحزبي، وأشكال التحريض ضد المتخلف سياسياً.
- إن برامج نشر ثقافة التسامح يجب أن تنصف المرأة، وتلغي كافة أشكال التمييز ضدها، لأن ذلك حق أصيل من حقوقها أولاً، ولكي تكون قادرة على الإسهام في نشر هذه الثقافة وقيمتها وغرسها في أبنائها ثانياً.
- توظيف الخطاب الديني في تعميم ثقافة وقيم التسامح، والدعوة لنبذ كافة أشكال التحريض ضد المختلف، ونبذ التشدد والتطرف العقائدي.

- 
- توجيه أدوات الإعلام المختلفة، واستثمارها بشكل أمثل، لتنمية رأي عام مضاد للنزعات المتشددة أياً كان نوعها، من خلال إشاعة فن الحوار، والقبول بالاختلاف.
  - زيادة اهتمام منظمات المجتمع المدني في تعميم ثقافة وقيم التسامح، ومحاربة كافة مظاهر التعصب، وأشكال التمييز، ونقد وتصويب أداء السلطات باتجاه الحفاظ على حقوق الإنسان.